الأردنيون يعانون أزمة اقتصادية خانقة والسلام مع إسرائيل لم يحمل لهم سوى خيبة الأمل

ص ٣

الأهالي

الخميس ١٩٩٥/٧/٦ - العدد (٢٢١) - الثمن (١٥٠) فلساً

على الرغم من تكذيب الخارجية الإسرائيلية للتقرير الذي نشرته الصحافة الإسرائيلية حول آثار المعاهدة الاردنية - الإسرائيلية الذي كان قد ارسله السفير الإسرائيلي في عمان شمعون شامير، إلا انه ما زال يترك صداه في اروقة وزارة الخارجية ويثير نقاشاً على اعلى المستويات السياسية الإسرائيلية. وقالت مصادر مطلعة ان الخارجية الإسرائيلية هدفت من وراء التكذيب إلى تخفيف حالة التوتر التي من الممكن ان يثيرها التقرير.

نص التقرير

ص٣

اسرائيل لا تتوقع تغييرا في مفاوضات الغاز القطري

ص ١٢

اندلاع حرب اقتصادية باردة

الولايات المتحدة واليابان تتجهان نحو حقبة اقتصادية اكثر توتراً

ص ١٣

في التاسع من الشهر الجاري

أحزاب المعارضة تعتصم احتجاجاً على بحث قوانين المقاطعة

ص ٤

السودان من «الاغاثة» الى «الاستطاعة»

ماكينة الاعلام تستهدف التجربة الفريدة للسودانيين

ص ١٢

ربط مركزي القيادة لسلاحي الجو في الأردن واسرائيل

القدس - ق ب: قالت مصادر اسرائيلية ان مركز القيادة والسيطرة التابع لسلاح الجو الاسرائيلي سيتم ربطه قريبا مع نظيره في سلاح الجو الاردني وذلك عن طريق شبكة اتصال خاصة، كما سيقام تعاون بين سلاحي الطيران في كلا البلدين يشمل مجالات السلامة الجوية، والقيام بعمليات تفتيش وانقاذ مشتركة بالاضافة الى زيارات متبادلة.

وذكرت النشرة الخاصة الصادرة عن سلاح الجو الاسرائيلي التي اوردت النبأ في عددها الاخير ان قرارات التعاون بين سلاحي الطيران في كل من الاردن واسرائيل اتخذت مؤخرا خلال محادثات اللجنة الامنية المشتركة بين الجانبين، واوضحت ان ربط مراكز القيادة والسيطرة في سلاحي الجو الاردني والاسرائيلي يستهدف تسوية المشكلات الفجائية واستيضاح تفاصيل ضرورية في وقت وقوع اي حوادث.

لسعة

مشوار

عبرية

● رانة نزال

لا يدهشني هذا الكم المتراص من اشياء الرفض لكل ما هو واقعي ببساطة، فالمسالة العقلية هي الاصل. وما دامت تحرك باتجاه الجمود، فالقصة كارثية ولا ريب.

واحيانا يقودني التساؤل الى تمني استمرار حالة الانصعاق على التحول إلى حالة الانغلاق بكل ما تعنيه من موات ويباس حقيقي.

اثار ما سبق جملة لصديقة قالت لي: كنت من دعاة تعلم العبرية الى ان فكرت باني لن اسمح لليهود بان يفرضوا انفسهم علي الى الحد الذي يجعلني اتعلم العبرية.

ولاعترف بان ما قالت يحمل وجهة نظر.

ولكن اي وجهة نظر هي...؟!

فالانسياق والانغلاق فعلاً مداميك تقتل اي قدرة على التعامل مع الواقع بمعطياته وحقائقه التي حتى لو كانت حنظلية فهي ...

الزهرة والحديقة

● فخري قعوار

حين قامت رابطة المسرحيين الاردنيين، كما كان اسمها في السابق، بنشر كتابي «اوراق في الفن»، عام ١٩٨٥، لم اجد من اهديه هذا الجهد سوى اسامة المشيني، ووصفته بانه اجمل زهرة في الحديقة.

وبعد مرور عشر سنوات على الاهداء، وعلى صدور الكتاب وعلى غياب اسامة من بيننا، ارجو ان تمنحوني بعضاً من وقتكم، للحديث عن الزهرة، والحديث عن الحديقة ايضاً.. فهذه مناسبة تستحق ان نفيد منها، وان نتوقف في محطتها، كي نقترب اكثر من الصورة، لنرى بعضاً من تفاصيلها..

فغياب فنان متميز مثل اسامة، قبل كل هذه السنوات، لم يجعله ينسحب من وجداننا، او يغيب عن ضمائرنا، او يترك مكانه شاغراً في عقولنا. فقد بقيت بعد اسامة، جملة من القيم والمفاهيم، ستبقى حية ما دام الفن على صلة مع الناس، وفي حالة جدل مع الحياة. فالفن ليس تسلية او وسيلة من وسائل الترفيه، وانما هو رسالة يحملها الفنان من اجل التغيير، ومن اجل التعبير عن رفضه لجمود الواقع او تخلفه. الفن هو اعادة صياغة للواقع الذي نحياه، ولكن، على نحو افضل واكمل، وعلى نحو يبعث الفرح في القلب، او يبعث فيه حزنا جميلاً يرقى الى مرتبة الفرح.. وهو -اي الفن- يعزز في دواخلنا الايمان بالمستقبل والامل بالغد واليقين بان الآتي هو الزمن الاجمل الذي لم نبلغه بعد.. وكم نحتاج ايها الاخوات والاخوة- في هذا الزمن القبيح، من جرعات يقين، كي نتابع المشوار نحو الزمن الجميل! اننا نحتاج الكثير من جهود المبدعين الذين يجعلون الانسان محور ابداعهم ونحتاج للكثير من الفن الاصيل الذي يحمل هموم الناس، ويضيء لهم بوصلة الرحلة المتجهة نحو افق الغضى.

لقد كان اسامة، نموذجاً للفنان المؤمن برسالة الفن، والمؤمن بالالتزام فيه، وكان عصامياً محباً للناس، ومحباً للحياة، وشديد الحساسية من رؤية مشاهد الفقر والقمع والتضييق على الحريات والجوع. وليس صدفة ان يكون اسامة/عروة بن الورد، ليس صدفة ان يكون صعلوكا من صعاليك العرب، يقض مضاجع الاغنياء، كي تقر عيون الفقراء ويسكن جوعهم. ولعل حياة اسامة نفسه، كانت في نهاية المطاف امثولة صريحة لحبه للخير وتعلقه بالناس، حيث انتهت حياته في سبيل ذلك.

هذا عن الزهرة الراحلة، اما الحديقة التي ما تزال تغص بالزهور، فان لها وقفة تمليها المناسبة، ويثير شجونها الحديث عن الغائب/الحاضر اسامة المشيني..

فالحالة التي يعيشها الفنانون الاردنيون منذ سنوات، وحتى اليوم، تدعو الى التوقف الطويل والتامل العميق، من اجل تحسين شروط حياتهم، ومن اجل توفير فرص العمل لهم، مما يحرك حالة السكون، ويعطي للفنان الاردني، فرصة الاسهام في رفد ابداعنا المحلي وتشكيل هويتنا الثقافية.

فهناك حديث كثير، وكلام كبير، عن ضرورة انعاش الحركة الثقافية الاردنية، ويمتد هذا الحديث الى انعاش الثقافة العربية، واحياء المشروع النهضوي القومي، الا ان التدقيق في الممارسات والافعال، يقود الى التاكد من ان كل ما نسمعه ليس اكثر من جعجعة لا نرى لها طحناً. فما يزال الفنانون يعانون من اشكال الاهمال المتعددة، وما يزال الاديب والكاتب يعاني من كل المشكلات التي رافقت مسيرة الابداع الادبي الاردني، منذ عشرات السنين، وحتى يومنا هذا..

ولذلك، فانني ادعو المسؤولين عن الثقافة، واخص بالذكر، المسؤولين الرسميين، ان يعيدوا النظر في اسلوب تقديم خدماتهم للمثقفين والمبدعين، وان يفحصوا مسيرة الثقافة الاردنية، ويشخصوا امراضها ونواقصها، ويقدموا للفنانين والادباء والكتاب ما يفيدهم ويحفزهم الى العطاء. ولعلي لا اتجنى على احد اذا قلت، على سبيل المثال، ان كل وزراء الثقافة اجتمعوا بالفنانين الاردنيين، بمجرد تسلمهم لمهمات المنصب، وكلهم استمعوا لمتاعب الفنانين، وكلهم وعدوا خيراً، وكلهم لم يفعلوا خيراً او شراً، وبقي الفنان على حاله، مكبلاً بخيبات الامل والاحباط.

المرحوم اسامة المشيني

ان الحديث عن الحديقة التي رحل منها اسامة المشيني، حديث طويل، والحديث عن الزهرة التي رحلت، حديث يوقظ فينا نوازع الحزن والاسى.. لكنها خواطر وتداعيات، دونتها هنا، فجاءت عفو الخاطر، لذا، ارجو من زوج اسامة ان تسامحني، وارجو منكم ايضا ان تسامحوني.

● نص الكلمة التي القاها الكاتب في الذكرى العاشرة لوفاة الفنان الاردني اسامة المشيني، في حفل التابين الذي اقيم بالمناسبة، في صالة مسرح النجوم بعمان في ١٩٩٥/٦/١٩

ناس..

● الزميل ابراهيم كمال احتفل بزفافه، ورابطة المعلمين الديمقراطيين فرع الشمال تتقدم له ولعروسه خلود التهنئة والتمنيات بالرفاه والبنين.

● يحتفل الصديق فالح السعيد بزفاف ولده ناصر غداً الجمعة، وبتخرجه من جامعة مؤتة.. الف مبروك.

● الباحث والكاتب فيصل حوراني عاد الى فيينا بعد زيارة الى عمان القى فيها محاضرة في مؤسسة عبد الحميد شومان عن «تطور الموقف السوري من التسوية».

● «دفاتر الكتف الثالثة» عنوان الرواية الاولى التي ستصدر للقاص الفلسطيني المقيم في سوريا «تيسير خليل» عن دار الينابيع في دمشق.

● اصدر الزميل وليد سليمان روايته «ماجور نجران» عن مركز فكرة الدولي في ٩٦ صفحة من القطع الصغير.

● يعقد السفير الفرنسي في عمان باجوليه مؤتمراً صحفياً في الحادية عشرة صباح يوم الخميس في مقر اقامته، حول انتهاء رئاسة فرنسا للاتحاد الاوروبي.

● يستمر معرض الفنانة التشكيلية العراقية بهيجة الحكيم منذ اسبوعين في قاعة ابعاد، في عمان وتقيمه مؤسسة عيال النجاوي العلمية.

بالعضل

عاضون على الجراح

شددت الاجهزة الامنية خلال الاسابيع الماضية من تحرشاتها بالمواطنين، وزاد الاعتداء الصارخ على الحريات العامة، فكثر عدد المعتقلين حيث شمل اتجاهات مختلفة من اليسار والاسلاميين.

في الايام الماضية زارنا اكثر من مواطن تعرض للاعتقال، وبعضهم شرح لنا عن ممارسات بعض الاجهزة التي لا تؤشر على العودة للمرحلة العرفية، بل هي العرفية عينها.

فلماذا المداهمات الليلية التي تثير الفزع لدى اهل الشخص المطلوب وكذلك جيرانه لا بل والحي كله ولماذا يتدفق سيل الشتائم والتخريب والتهديد، ولماذا المطاردات والملاحقات والضغط على بعض المؤسسات، ولماذا اصلاً تفتح ابواب الزنازين دون محاكمات مع اننا جميعاً نتفق بان القضاء هو الحكم بيننا بالقانون والدستور.

التعديات على التعددية التي ننادي بها، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتجاوزات على الحريات العامة بكافة اشكالها، ظواهر لا [illegible]

اسامة الرنتيسي

الجهات الامنية تقرر ترحيل طالب فلسطيني

وصلتنا الرسالة التالية من السيد سامح محمد عليان الطالب في جامعة العلوم التطبيقية، بعد ان قررت الجهات الرسمية ترحيله من البلاد.

وفيما يلي نص الرسالة:

انا سامح محمد حرب حسين عليان فلسطيني الجنسية احمل وثيقة سفر مصرية، حصلت على شهادة الثانوية العامة عام ١٩٨٥ من الكويت حيث كنت اعيش هناك مع عائلتي التي ما زالت موجودة هناك.

- بدأت دراستي في الاردن في عام ١٩٨٦ في جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية، ونتيجة احداث الخليج وعدم استطاعتي إكمال دراستي في المدة القانونية، تم فصلي من الجامعة في العام الدراسي ١٩٩٥/١٩٩٤ (لم يبق لي الا ساعة جامعية معتمدة واحدة للانتهاء للتخرج) بعدها قمت بالتسجيل في جامعة العلوم التطبيقية حيث تم احتساب معظم المواد من الجامعة الاولى ولم يبق لي الا عام دراسي كامل للتخرج.

ولم توافق الداخلية على تجديد إقامتي عند انتقالي للجامعة الجديدة، ولا اعرف الاسباب.

قبل اسبوعين تم استدعائي الى دائرة المخابرات العامة حيث تم توجيه تهمة لي «شتم الملك والنظام»، ونسبت المخابرات بترحيلي لوزارة الداخلية، مع العلم ان التهمة غير صحيحة وانا متاكد ان سبب المشكلة هم بعض الاشخاص من الجامعة الجديدة ممن بيني وبينهم مشاكل شخصية وقد هددوني قبل فترة بإيذائي.

وقد مضى اسبوع وانا في نظارة شرطة العاصمة بناء على تنسيب المخابرات حيث لم يصدر قرار الترحيل الرسمي بعد. وتم تحويلي الى سجن الجويدة الى حين صدور القرار.

ولا يوجد اي بلد يقبل دخولي او إقامتي فيه وسابقى في السجن الى حين إيجاد بلد يقبلني، ولا تقبل الشرطة كفالتي لان موضوعي يتعلق بالمخابرات.

اتمنى إكمال دراستي في الاردن او اي بلد اخر يقبلني واتمنى من الجهات المعنية النظر بحالتي باعين إنسانية صادقة.

سحب «صباح الخير يا وطن» من محادين



سحبت إدارة الإذاعة الاردنية من الكاتب زكريا محادين البرنامج الصباحي «صباح الخير يا وطن» والذي كانت تبثه الإذاعة صباح كل يوم، واسندت إعداده لمستشار الإذاعة والتلفزيون للشؤون الدرامية مؤنس الرزاز، ويذكر ان برنامجاً آخر كان يعده الكاتب موفق محادين كان قد اوقف منذ فترة.

رشوة بلديات

علمت «الاهالي» أن بعض المحافظين قاموا بإقناع بعض المرشحين لرئاسة البلدية بالانسحاب لصالح احد المرشحين، ووعدوا بتعيينهم مدراء للبلديات بعد الانتخابات البلدية التي ستجري في الحادي عشر من تموز الجاري.

البدء بصرف مبالغ للمستفيدين من صندوق الإسكان

بدا صندوق الإسكان في وزارة التربية والتعليم بصرف المستحقات للمستفيدين من الصندوق وهم الدفعة الاولى البالغ عددها حوالي ٢١٥ مستفيداً ممن انطبقت عليهم شروط صندوق الإسكان ويذكر أن المبالغ التي تصرف هي من الاشتراكات التي دفعها المستفيدون من الصندوق وليست من المبلغ الذي خصص لدعم الصندوق وهو (٢٠) مليون دينار.

الكتلة الإسلامية الشعبية تخوض الانتخابات في الرصيفة



تم تشكيل كتلة لخوض الانتخابات في بلدية الرصيفة تحمل اسم «الكتلة الإسلامية الشعبية» ضمت كلاً من السادة طاهر امين نصار رئيساً، وعضوية الاستاذ عطا عبدالحافظ «ابو المامون»، بسام الحمدوني «ابو عدي»، نضال الغانم، صالح القطناني، ومحمد الجبالي «ابو ربيع».

وبهذا تكون في الرصيفة قد تشكلت خمسة كتل غير مكتملة، وستة رؤساء، واربعة مرشحين مستقلين، وبلغ عدد المرشحين ٣١ مرشحاً.

الحلويات لن تُعفى من الضريبة

علمت «الاهالي» ان الحلويات لن تعفى من الضريبة العامة على المبيعات، وان القضية الموجودة حالياً امام القضاء التي قامت نقابة اصحاب المطاعم والحلويات برفعها على دائرة الجمارك لم يبت فيها ولا يحق لاصحاب الحلويات تصنيف موادهم ضمن المواد المعفاة من الضريبة إلا بعد البت في القضية إذا كان الحكم لصالح اصحاب الحلويات.

من جهة اخرى ذكرت مصادر خاصة أن مدخلات الإنتاج لم تعف جميعها من الضريبة العامة على المبيعات وإنما الإعفاء شمل بعض المدخلات غير المكلفة.

الجامعة الأردنية تُعاني من عدم توفر مشرفين

ما زالت قضية طلبة الماجستير في الجامعة الاردنية تشغل عددا من الطلبة المسجلين في الدراسات العليا (درجة الماجستير) وبخاصة لبعض التخصصات مثل العلوم السياسية والتربية.

ويُذكر أن الجامعة الاردنية تقوم بتوقيع الطلبة المتقدمين لدرجة الماجستير في بعض التخصصات مثل العلوم السياسية على تعهد بان لا يطالب هؤلاء بعمل رسالة وإنما يكتفون بتقديم امتحان شامل بعد الانتهاء من مقررات درجة الماجستير التي تحددها الجامعة لكل تخصص من التخصصات التي تطرحها الجامعة الاردنية.

وفي استفسار من «الاهالي» حول سبب لجوء الجامعة لعقد امتحان شامل لبعض التخصصات اكدت مصادر الجامعة ان التخصصات التي تعقد امتحان شامل هي التي تفتقر لعدم وجود مشرفين يقومون بالإشراف على رسائل الماجستير في الجامعة وذلك لارتفاع عدد الطلبة في تلك التخصصات مثل العلوم السياسية والتربية والتاريخ وغيرها من التخصصات للعلوم الإنسانية.

اضافت المصادر ان الامتحان الشامل يُعقد للطلبة بعد الانتهاء من المقررات التي تحدد لطلبة الماجستير حسب التخصص.

عميد الدراسات العليا في الجامعة الاردنية د. انور البطيخي قال لـ«الاهالي» جميع جامعات العالم لديها نوعين من برامج الماجستير الرسالة او الامتحان الشامل ولكل من النوعين حسناته وسيئاته. حيث لا يُقبل في برنامج الدكتوراة إلا الطلبة الذين قاموا بمناقشة رسالة.

كما ان عدد الطلبات السنوية المقدمة للجامعة تقدر بالآلاف. وعند قبول اي طالب فإن عدة امور لا بد من اخذها بعين الاعتبار مثل الاجهزة والدوريات والاساتذة وعدد الطلاب لكل تخصص. حيث نضطر لقبول عدد معين من الطلبة لان الاماكن محدودة وإمكانيات الجامعة لا تحتمل الصرف على الطلبة. وعدد المشرفين في الجامعة قليل قياساً بعدد الطلبة.

ويذكر ان عدد طلبة الماجستير في الجامعة الاردنية يبلغ حوالي ٣ آلاف طالب وطالبة.

توضيح من نقابة أصحاب المخابز

الرغيف الأردني غير مسرطن

بعثت النقابة العامة لاصحاب المخابز في المملكة بتوضيح إلى الصحف الاردنية حول رغيف الخبز الاردني جاء فيه:

تؤكد النقابة العامة لاصحاب المخابز في المملكة ان رغيفنا الاردني الذي اتهمته إحدى الصحف المحلية الاسبوعية بانه مسرطن لهو من اجود انواع الخبز في منطقة الشرق الاوسط وهذا بشهادة الخبراء في صناعة الرغيف وعلى مستوى العالم، وهو رغيف نفتخر ونفاخر العالم به، حيث من المؤمل ان يتخذ قرار بان تصبح الاردن مركزا استشاريا عالميا لهذه الصناعة بعد المؤتمر الذي عقد في مانهاتن بولاية كنساس الاميركية والذي شاركت فيه النقابة ممثلة بنقيبها وما عرضته من مستوى الرغيف الاردني وتصنيعه وجودته على المؤتمرين والذي نخشى ان يؤثر طرح هذا الموضوع بهذه الصورة الخطيرة على هذا القرار. كما نود ان نبين ونؤكد لكل المواطنين والعالم ان رغيفنا الاردني يخلو تماما من استخدام اية مواد كيماوية ولا يستخدم في تصنيعه سوى الطحين والماء والخميرة والملح والسكر وإن ما ورد على لسان الصحيفة عن استخدام مادة الشيفارو في صنع الرغيف الاردني عار عن الصحة تماماً، لان المحسنات عموما لا تستخدم إلا في بعض انواع الخبز الإفرنجي فقط ونحن في الاردن نستخدم اجود انواع المحسنات المحلية والمستوردة والمسموح بها اردنياً وعالمياً في صناعة الخبز الإفرنجي، كما تطالب النقابة الناشر والصحيفة بالكشف عمن يستخدم هذه المادة حتى يتم تقديمه للقضاء لينال عقابه الرادع وإن كنا نشك في ان ايا من مخابزنا يستخدمها، مؤكدين ان رغيفنا الاردني الذي نطعمه لاطفالنا قبل تقديمه لمواطنينا لهو رغيف نظيف صحي خال من اية تهم باطلة كما نحتفظ بحقنا بمتابعة الموضوع قضائياً وقانونياً مناشدين نقابة المحامين ونقابة الصحفيين وكل الشرفاء في اردننا الغالي الوقوف معنا لمنع كل مسيء ومغرض ومستغل لقوت المواطن من تحقيق اي منفعة مادية او معنوية.

نعي فاضلة

ينعى الأمين الأول لحزب الشعب الديمقراطي الأردني – حشد – وأعضاء المكتب السياسي وعموم رفاق الحزب المرحومة

منى حمدي الساكت

زوجة الدكتور طالب ضياء الدين الرفاعي

ويتقدمون من آل الرفاعي وآل الساكت بأحر وأصدق مشاعر العزاء والمواساة. سائلين الله أن يتغمد الفقيدة برحمته ويسكنها فسيح جنانه.

[illegible]

رأي الأهالي

الديمقراطية والانتخابات البلدية

لن نقول أن التجربة الديمقراطية الوليدة في الأردن جاءت بتوقيتها كضرورة وخلاص للحكومة، ومن ثم الحكومات المتعاقبة، بالمقاس والحجم الذي ارادته الحكومة. فلسنا، ولم نكن يوماً من غُلاة التطرف. لكن ان تتحول هذه التجربة إلى مجرد اداة تتحرك بإرادة الحكومة ووفق مشيئتها وبالمقاس والرموز وانعدام جدوى المشاركة الشعبية، الذي ترسم له الحكومة فهذا ما لا يمكن السكوت عنه، لان الديمقراطية مطلب وطني للغالبية الساحقة من الشعب. وما هو مطلوب هو ترسيخها ورعايتها والحرص على استمرارها. وما الانتخابات البلدية إلا دليل ساطع على صحة ما نقول: فالانتخابات البلدية التي ستجري يوم الحادي عشر من تموز الجاري تكشف عن ضعف الإقبال على التسجيل والصعوبات التي رافقت ذلك والحكومة مسؤولة عن عدم تذليل هذه الصعوبات التي تواجه الناس.

كما ان النظرة السائدة للبلديات هي نظرة خدمات فقط وليس بكونها واجهة سياسية تعبر عن تحضر مناطقها وسعي الناس - هموم الناس - للمشاركة، الامر الذي جعل الاعتبارات العشائرية هي السائدة والتي كلما زاد شيوعها كلما افتضحت دعاوى بناء دولة المؤسسات ودولة القانون والتعددية والديمقراطية.

فقد بات واضحاً ضعف الإقبال السياسي والحزبي باستثناء مناطق قليلة. لان القانون الجديد للبلديات لم يأت إلا لتكريسها اصلاً بدلاً من تكريس الديمقراطية ليحل عوضها كتجربة جديدة بعد عقود من الاحكام العرفية المطلة رأسها هنا وهناك والتي لا تجعل مدير البلدية مديراً منتخباً بل مديراً معيناً من قبل الحكومة ناهيك عن التدخلات المكشوفة لبعض الجهات لصالح بعض المرشحين. وماذا بعد؟ سوى حرصنا وتمسكنا بالديمقراطية وليس غيرها سبيلاً للخلاص والبناء والتقدم!

تقرير خطير للسفير الإسرائيلي في عمان:

الأردنيون يعانون أزمة اقتصادية خانقة والسلام مع إسرائيل لم يحمل لهم سوى خيبة الأمل

● الاهالي – القدس – خاص

على الرغم من تكذيب الخارجية الإسرائيلية للتقرير الذي نشرته الصحافة الإسرائيلية حول آثار المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية الذي كان قد ارسله السفير الإسرائيلي في عمان شمعون شامير، إلا انه ما زال يترك صداه في اروقة وزارة الخارجية ويثير نقاشاً على اعلى المستويات السياسية الإسرائيلية، وقالت مصادر مطلعة ان الخارجية الإسرائيلية هدفت من وراء التكذيب إلى تخفيف حالة التوتر التي من الممكن ان يثيرها التقرير.

خيبة أمل واسعة

السفير الإسرائيلي يتحدث في تقريره عن «خيبة امل واسعة» يتلمسها المراقب لدى «الدوائر الرسمية» الأردنية. «كما لدى الأوساط الشعبية». كما يتحدث عن «تزايد حالة التذمر» في الصحف الأردنية. ومرد خيبة الأمل هذه، المتوافقة مع حالة التذمر، إحساس «الجميع» في عمان بان اتفاق وادي عربة لم يحقق «الحد الأدنى» مما كان منتظراً منه. ويشير تقرير السفير الإسرائيلي بقلق إلى المناقشات الحامية التي دارت في مجلس النواب الأردني، إبان موضوع مصادرة الأراضي العربية في القدس، فضلاً عن المناقشات دارت وما تزال حول دستورية او لا دستورية الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، والتي على جدول اعمالها مشاريع قوانين إنهاء العداوة مع إسرائيل اقتصادياً، وثقافياً، ووضع اسس قانونية للتطبيع الإسرائيلي - الأردني، وفق ما جاء في اتفاقية وادي عربة. ولا يغيب عن التقرير الإسرائيلي الوارد إلى تل أبيب في الحقيبة الدبلوماسية ان يشير إلى علامات الأزمة الاقتصادية في الأردن متمثلة في انخفاض حجم التصدير الأردني، وتراكم الأموال في المصارف، وجمود عملية الاستثمار في مختلف المجالات.

اتفاق وادي عربة بريء!

ومن مواقع الدفاع من اتفاقية وادي عربة، وعن الحكومة الأردنية يشير التقرير إلى ان ما يواجهه الأردنيون من مصاعب، لا تنبع من خطوات السلام التي تحققت مع عمان، بل من ظروف لم يكن ممكناً للأردن ان يسيطر عليها، كالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق والتي من آثارها تخفيض الصادرات الأردنية بنسبة الربع. ويضيف التقرير أن الأردن كان يشتري ٨٠ بالمائة من احتياجاته النفطية من العراق، وانه بعد فرض الحصار على بغداد «توقفت التجارة القانونية كلياً مع العراق، ما عدا كميات نفط محدودة غضت لجنة العقوبات في مجلس الأمن النظر عنها».

ويضيف التقرير ان الأردن خسر منذ اربع سنوات موقعه الذي كان يتيح له ان يحظى بفوائد السوق العراقية، «وهي اهم سوق بالنسبة إليه».

وحتى الصفقات التي سمح للعراق بعقدها - يضيف التقرير - مثل الأدوية وسواها، بات يعقدها مع الشركات تجار عراقيون مقيمون في عمان، بدلاً من الوكلاء الأردنيين السابقين.

مصائب قوم..

ولا يغيب عن بال التقرير ان يشير إلى ان وضع نهاية للحرب الأهلية في لبنان، اعاد لبيروت مرة اخرى دورها في الخدمات المصرفية. وان هذا الدور سوف يتزايد عندما تستعيد بورصة الأوراق المالية في لبنان دورها خلال الفترة القليلة المقبلة. وان كل هذا حرم القطاع المصرفي الأردني مما كان قد استفاد منه خلال الحرب في لبنان. كذلك يضيف التقرير ان سلسلة القوانين السورية التي سهلت تطوير الصناعة والتجارة، كقانون الاستثمار رقم عشرة، اعادت إلى دمشق والمدن السورية الكبرى العديد من المستثمرين السوريين الذي كانت عمان مقر إقامتهم سابقاً.

وفي العودة إلى القطاع المصرفي يقول التقرير الإسرائيلي ان هناك زيادة «كبيرة» في حجم اموال الأردنيين في المصارف، إلا أنها اموال «لا يجري تشغيلها». كما ان المستثمرين الاجانب «لا يرغبون» هم ايضاً في تشغيل اموالهم في الأردن، «بمن فيهم المستثمرون العرب»، لان بعض القوانين الأردنية - كما يقول التقرير - «تحد من ملكية الاجانب لمؤسساتهم المالية والاقتصادية»، فضلاً عن ان الأردن، والكلام للتقرير نفسه، «لم يطرح مشاريع استثمار جادة انطلاقاً مما وفرته اتفاقية السلام مع إسرائيل، كالسياحة على شاطئ البحر الميت او في غور الأردن. ويضيف التقرير ان شركة اميركية شرعت في الآونة الاخيرة في إجراء دراسات لصالح الحكومة الأردنية حول جدوى الاستثمار في المشاريع السياحية، إلا ان الحكومة بدورها، «ما زالت مرتبكة»، ولم تقرر بعد اياً من المناطق تريد ان تخصص للسياحة على البحر الميت، كما ان بعض الشركات الأردنية انجزت بدورها، «بالتعاون مع شركات إسرائيلية واميركية»، دراسات تخطيطية، بكلفة ثلاثين مليون دولار لمشاريع سياحية بقيمة ١٩٠ مليون دولار، «إلا ان الحكومة ما زالت تحجم حتى الآن عن الموافقة عليها دون إبداء السبب».

خلافات عمان.. غزة

ويرى التقرير بالمقابل ان الاتفاق بين إسرائيل وعرفات «كانت له انعكاساته السلبية» على الوضع في الأردن. وفي سياق الغمز من قناة الخلافات بين السلطة الأردنية وعرفات، يقول التقرير ان الاموال التي كانت تتدفق فيما مضى من الضفة الغربية إلى الأردن لعدم رغبة مالكيها إيداعها في المصارف الإسرائيلية، باتت تودع الآن في فروع المصارف العربية في الضفة، وان ياسر عرفات شخصيا تدخل لدى كبار الاغنياء الفلسطينيين طالباً إليهم الامتناع عن شراء سندات الخزينة الأردنية».

حرب الخليج: آثار مدمرة

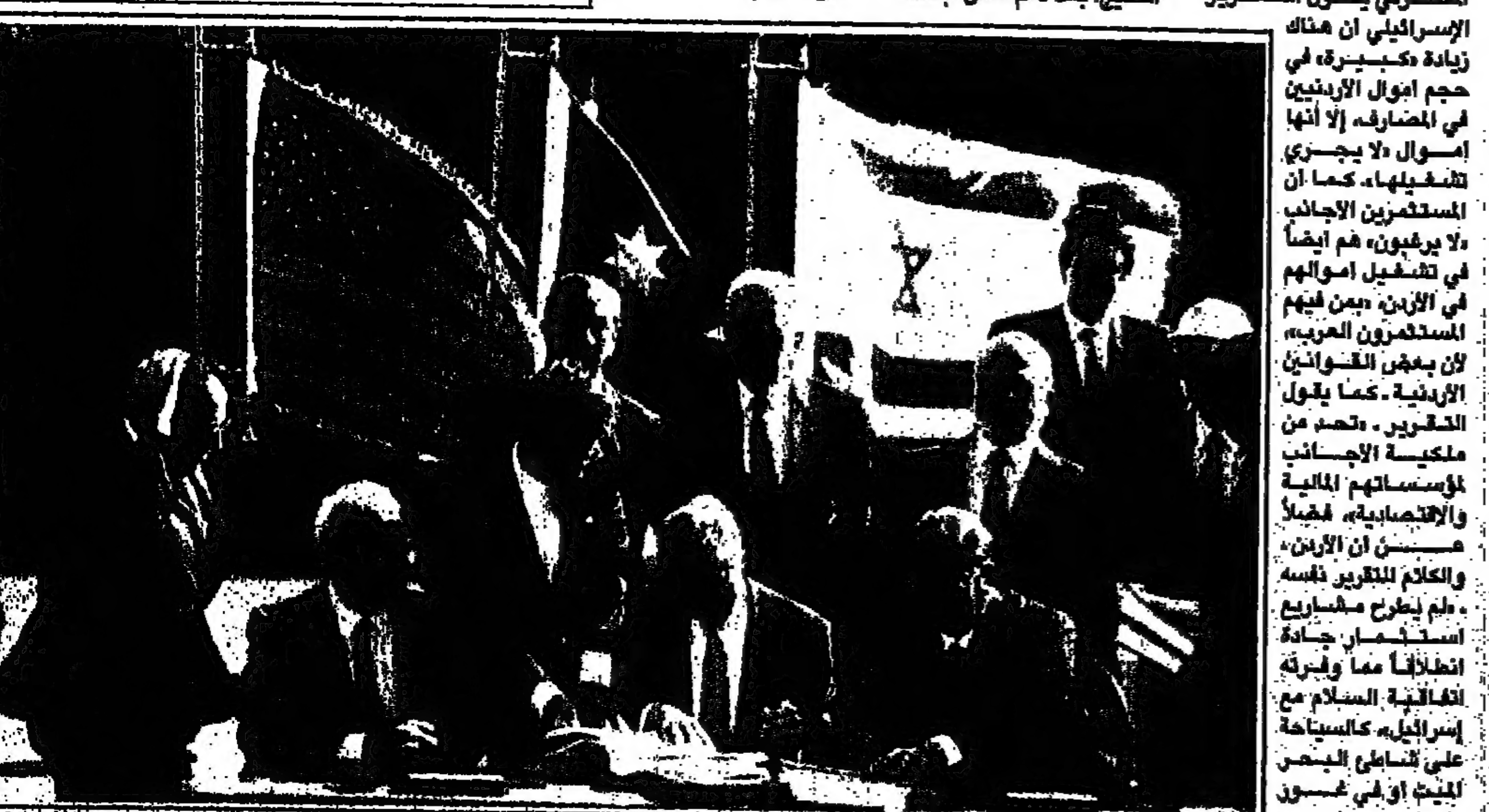
ويتحدث التقرير عن ارتفاع في نسبة البطالة في الأردن، على اثر تعذر عودة العمال والموظفين الأردنيين إلى عملهم السابق في دول الخليج، بعد دعم عمان لبغداد في الحرب الاخيرة. ولا يتجاهل التقرير الازدهار الذي اصاب الأردن إثر عودة الأردنيين من دول الخليج، إلا انه راى فيه «ازدهاراً مؤقتاً»، لكنه اقتصر على تشييد وإنشاء مساكن ومشاريع صغيرة للقادمين الجدد. كما يرى التقرير أن هذا اسهم بدوره، وفي الوقت نفسه، بإحداث «عجز تجاري» لارتفاع نسبة الاستيراد تلبية لمتطلبات القادمين الجدد، والبالغ عددهم تقريباً نصف مليون مواطن.

أخطأ الأردنيون!

ويختم التقرير معالجته للوضع الاقتصادي الأردني بالفقرة التالية:

«لقد اخطأ الأردنيون عندما بالغوا في الترويج للنتائج المباشرة للسلام مع إسرائيل. لان السلام وحده لن يحل المشكلة ولا يشكل العلاج. والأردن، في ظل علاقاته العربية الحالية، لا يملك إلا دولة صديقة واحدة في محيطه هي دولة إسرائيل، وهي الدولة التي بات معظم الشعب الأردني يقتنع انها تقف خلف ازماته الاقتصادية. وهي الدولة التي وعدت كثيراً ثم اخلفت في وعدها، وظهرت عاجزة حتى عن معالجة قضية الديون الاميركية على عمان».

ويقول التقرير: «إن إسرائيل لن تستطيع فعل الشيء الكثير لتحسين ميزان المدفوعات الأردني، او تغيير قوانين الاستثمار في الأردن. والأردن دولة صديقة لإسرائيل، وعلينا إقناع كبار المسؤولين بإحداث تغييرات في بنية البلاد لتصبح جاهزة لاستقبال نتائج السلام».



المجابهة

صفحة أسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

المؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع — نحو حركة شعبية موحدة ومنظمة لحماية الوطن ومجابهة التطبيع — عمان - الاردن

اللجنة التحضيرية تدرس آلية عقد المؤتمر الشعبي

علمت «الاهالي» انه سوف تلتئم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي الاردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع - الخميس ٧/٦ - لتدارس الية انعقاد المؤتمر الشعبي الاردني الذي كانت الحكومة قد منعت انعقاده بالقوة في ٢٩ ايار الماضي.

وكانت اللجنة التحضيرية قد اقرت سابقاً واعلنت في مؤتمر صحفي عزمها على انعقاد المؤتمر الشعبي مهما كلفت الظروف.

كما كانت قد وجهت مذكرة احتجاج إلى رئيس الوزراء في الوقت الذي يجري فيه توقيع مذكرة احتجاجية مشابهة من اعضاء المؤتمر انفسهم.

ويسود انطباع لدى اعضاء اللجنة التحضيرية وممثلي الاحزاب المعارضة فيها بان عليهم التحرك بسرعة لإنجاز هذه المهمة التي من المعتقد ان ينبثق عنها شكل تنظيمي يعمل على المساهمة في تنظيم جهود القطاعات الشعبية المختلفة لمجابهة التطبيع مع العدو الصهيوني.

وهنالك العديد من الخيارات المطروحة امام اللجنة التحضيرية وسيجري اعتماد احدها في الاجتماع والإعلان عنه وتعميمه على الاعضاء.

فروع جديدة للجنة المجابهة

تنشط لجنة المجابهة التي الفتها الاحزاب الاردنية المعارضة لاتفاقيتي وادي عربه واوسلو مع العدو الصهيوني، في التوجه لإنشاء فروع جديدة لها.. في مختلف انحاء البلاد، إضافة للفروع القائمة حالياً.

في التاسع من الشهر الجاري

أحزاب المعارضة تعتصم احتجاجاً على بحث قوانين المقاطعة

قررت الاحزاب الاردنية المعارضة الاعتصام امام مجلس الامة احتجاجاً على بحث قوانين المقاطعة واستبدالها بقانون يبيح بيع العقار والأرض للإسرائيليين.

وقد وجهت هذه الاحزاب وهي احد عشر حزباً معارضاً لاتفاقيات السلام مع إسرائيل وتحديداً معاهدة وادي عربه واتفاق اوسلو، مذكرة إلى اعضاء مجلس النواب تحذر فيها من مخاطر إجازة القانون الجديد.

ومع ان قرار الاحزاب لم يحدد اليوم الذي سيجري فيه تنفيذ هذا الاعتصام إلا ان الدلائل تشير إلى انه سيكون يوم الاحد التاسع من الشهر الجاري.

وقد وجهت الدعوة للمشاركة في هذا الاعتصام إلى ابناء الشعب الاردني، كما اهابت الاحزاب بالنقابات المهنية والعمالية والروابط والاندية الثقافية والمؤسسات الشعبية المختلفة إلى المشاركة والتعبير عن رايها برفض هذا القانون الجديد الذي تدرسه الآن اللجنة القانونية في مجلس النواب.

كما وجهت الاحزاب المؤتلفة الاحد عشر الدعوة للمشاركة بالاعتصام إلى جميع اعضاء المؤتمر الشعبي الاردني.

وتناقش برنامجاً وطنياً للعمل المشترك

وتدرس احزاب المعارضة الاحد عشر (بمشاركة الامناء العامين لهذه الاحزاب) ورقة قدمتها لجنة من بينهم تتعلق بالاتفاق على مبادئ عامة لبرنامج وطني يجمع بين عمل هذه الاحزاب، ويكون دليل عمل ومرشد لعملها المشترك.

وعلمت «الاهالي» ان هذه الورقة البرنامجية الموحدة لعمل الاحزاب سوف تتناول القضايا المركزية في العمل السياسي الاردني في إطار المعارضة لسياسات الحكومة، وياتي في مقدمتها برنامج المجابهة للتطبيع مع العدو الصهيوني. كما تتناول قضايا الحريات العامة والديمقراطية والقضايا المعيشية للمواطنين التي ما فتئت تزداد تدهوراً.

وفي الوقت نفسه تدرس هذه الأحزاب المعارضة المؤتلفة كيفية وآليات تطوير العمل فيما بينها على قاعدة هذا البرنامج المتوقع.

وترى بعض اوساط هذه الأحزاب انه من المفضل ان يتم طرح هذا البرنامج للحوار الوطني العام قبل تبنيه بصورة نهائية.

وتتالف هذه اللجان من ممثلي الاحزاب المعارضة الاحد عشر في الموقع الجغرافي بالإضافة إلى نشطاء المؤسسات الشعبية والمستقلين فيه.

درس من اتحاد الادباء الاعداء

عقب ابرام اتفاق اوسلو/القاهرة، قام اميل حبيبي بتبني الدعوة الى دمج اتحاد الكتاب العرب داخل اسرائيل ورابطة الكتاب الفلسطينيين داخل اسرائيل، مع اتحاد الادباء العبريين الاسرائيلي ... وقد ايده بعض عناصر اتفاق اوسلو من الكتاب تحت شعار ضرورة الاختلاط الحضاري بين الثقافتين العبرية والعربية.

الذي رفض فكرة الدمج هو «اتحاد الادباء العبريين» تحت شعار الحفاظ على الثقافة اليهودية العبرية .. وتمسكوا بموقفهم المعلن منذ انشاء الاتحاد العبري قبل ٧٠ عاما (اي قبل قيام الدولة الصهيونية الغاصبة) الذي يقضي برفض عضوية اي اديب او كاتب يؤلف بلغة اخرى غير اللغة العبرية.

نسوق هذا الخبر في اطار دعوات بعض ابنائنا ومثقفينا الرسميين وغير الرسميين الذين يناصرون معاهدة اوسلو/ومعاهدة وادي عربة والتطبيع الثقافي الذي تنصان عليه .... نسوق لاولئك الذين يدعون الى تشريع ابوابنا الى اختراقات لثقافة عنصرية منغلقة لا تستطيع أن تقبل الثقافة العربية او حتى اية ثقافة تكتب بلغة اخرى غير العبرية.

نقول لمطبعي الثقافة عندنا .. مهلاً .. انتم تتعاملون مع منتجي ثقافة لا يقبلون حتى الحوار معكم، واذا حاوروكم فهم يحاوروكم على صحة ما عندكم وسلامته للثقافة العبرية ... وهم منتجو ثقافة لا يقبلون منكم الا ان تقبلوا ما يقدمونه لكم. هكذا هم في الماضي والحاضر ... والمستقبل.

● سالم النحاس

بعد منع المؤتمر الشعبي الاردني

قضية الحريات امام التحديات

● رغيد الصلح

تتعرض الحريات العامة والشخصية في البلدان العربية الى ضغوط متزايدة. ولئن كان من المعتاد ان تاتي هذه الضغوطات في البلدان الاخرى، من الجهات الرسمية بينما تقف الجماعات الاهلية في موقف المدافع عن الحريات والمطالب بتوسيعها، فان الواقع في الاقطار العربية، يبدو مختلفاً. اذ تاتي هذه الضغوط من جهات رسمية واهلية معاً، وتاخذ في التقاطع والتداخل، حتى تضيق مساحة الحرية المتاحة للمواطنين بدل ان تنمو وتتعمق. ولقد شهدنا اخيراً مزيداً من الضغوط في اقطار كانت قد خطت اشواطاً، خطوات مهمة على طريق الانفتاح السياسي.

في الاردن تعرضت الحريات العامة الى الضغط حينما منع المؤتمر الذي دعت اليه بعض الاحزاب الاردنية في اواخر شهر ايار (مايو) الفائت تحت شعار حماية الوطن ومجابهة التطبيع. لقد قدمت السلطات المعنية عدة اسباب في تفسير قرار المنع. وقالت ان البيان الختامي اعد سلفا مما يدل على وجود نوايا مسبقة تحكم الدعوة وتقييدها بحيث ان المؤتمرين لم ياتوا لمناقشة قضية التطبيع بذهن مفتوح وبنوايا صافية. واتهمت الداعين الى المؤتمر بانهم كانوا يعدون للتحريض على الوطن وعلى الامن والاستقرار والطعن في تضحيات ابنائه وجيشه، والطعن على الفتنة فضلا عن اتهامات عديدة اخرى.

ان الاسباب الاجرائية التي قدمتها السلطات الاردنية المعنية لالغاء المؤتمر لا تبرر منعه. فمن حق اي جهة تدعو الى مؤتمر من المؤتمرات ان تعد مشاريع بيانات وقرارات لكي تتقدم بها الى المؤتمرين وتطرحها على بساط البحث بينهم. وللمؤتمرين بعد ذلك ان يقبلوها او ان يعدلوها او ان يرفضوها جملة وتفصيلا. فاذا حدث او تولت الجهة الداعية الى المؤتمر إعلان البيانات والقرارات المعدة سلفاً على الراي العام باسم المؤتمر دون ان تعرضها للنقاش ودون ان تتيح للمؤتمرين النظر فيها بصورة كافية، تكون قد خرجت عن تقاليد العمل الديمقراطي. ولكن حتى في هذه الحالة فان مثل هذا الخلل، او الاعتقاد بوجود نية في الاقدام عليه، لا يشكل سبباً كافياً للجهات الرسمية لكي تلغي المؤتمر، وانما للطعن في مشروعيته وصدقية القائمين عليه امام الراي العام. وعندها ينبغي ان يترك للاحزاب الموالية ان تقوم بهذا الدور وان تحكم المواطنين بينها وبين المعارضين، وان تبين اوجه الخلل في اداء المعارضة السياسي وفي خروجها عن روحية العمل المؤسسي وعندها يمكن ان يسبب هذا النهج من ضرر للحياة العامة في الاردن، وهكذا تكسب الحكومة جولة من الجولات ضد المعارضين دون اي مساس بحق التعبير عن الراي ودون اي تقييد، ولو موضعي للحق في الاجتماع.

الاسباب الاخرى التي قدمتها السلطات الاردنية لمنع المؤتمر تقع تحت طائلة القانون، خاصة لجهة الحض والتحريض على الفتنة، اي الحض على ارتكاب اعمال العنف ضد الدولة وضد المؤسسات القائمة مما يعطل الحياة السياسية ويسبب الاذى لمجموع المواطنين، ويهدد محاولات التطور الديمقراطي في البلاد. ان هذه التهمة فضلاً عن الاتهامات الاخرى التي وجهت الى القائمين على المؤتمر تكفي لتحريك الهيئات القضائية للنظر لا في ظروف التحضير للمؤتمر فحسب، وانما وحتى في ما سبق ذلك من نشاطات وممارسات قامت بها الاطراف التي وجه اليها الاتهام. لذا انه اذا كانت هناك جهات تريد فعلا اخراج العمل السياسي في الاردن عن طابعه السلمي، فانه من المفروض الا تقف السلطات عند حدود منعها من عقد المؤتمرات، وانما تذهب الى ابعد من ذلك ايضا فتدعو السلطات القضائية الى التحقيق في مجال اعمالها والى النظر في حقها في العمل السياسي المشروع اساساً. ولقد مضى ما يزيد على ثلاثة اسابيع على منع المؤتمر فلم تتحرك السلطات القضائية في الاردن للنظر في هذا الامر، وبقيت الاتهامات معلقة في الهواء.

ولربما كانت السلطات الاردنية المعنية تملك معلومات كافية تؤكد ما اوردته من حيثيات في تفسيرها لمنع المؤتمر، ولعلها ارادت ترك القضية عند هذا الحد رغبة في تجنب سياسة «كسر العظم» مع الاحزاب والجماعات المعارضة للتطبيع. او لعل السلطات المعنية ارادت ايقاف حملة مقاومة التطبيع فعمدت الى منع المؤتمر. في كافة الحالات، فان منع المؤتمر يشكل سابقة تقييد حق الاجتماع، وهذه السابقة لا تلقي بظلها على نشاط الجماعات التي تعارض التطبيع فحسب، وانما على نشاط اي تكتل سياسي يروم معارضة سياسة الحكومة.

مناشدة

خصصت «الاهالي» منذ شهر إحدى صفحاتها لمتابعة مواجهة الاردنيين للتطبيع بكافة اشكاله. [illegible] تناشد جميع صحف المعارضة الحزبية [illegible] إيلاء موضوع المجابهة وانشطتها [illegible] وساعدتنا في رصد الحركة الشعبية المناهضة للاستسلام والتطبيع

في الرد على وزير الثقافة «سمير الحباشنة»

دفاعاً عن الاردنيين

● عبد الرحمن القطارنة

لم يكتف الذين نصبوا انفسهم اوصياء على عقول ومشاعر الاردنيين بممارسة الازدواجية في قلب معايير العداء والصداقة بين عشية وضحاها، ومخالفة القانون والدستور بحرمان ابناء الشعب الاردني الملتزمين بثوابت الامة والعقيدة من ثابية حقهم الطبيعي بنقلهم من اماكن سكناهم واستقرارهم الى محافظات بعيدة مرة واخراجهم من مؤسسات دولتهم الاردنية مرة اخرى، وعدم السماح لهم بحقهم الطبيعي في الرد على الافتراءات والردح التي يقوم بها البعض ممن قبلوا على انفسهم ان يكونوا منفذين لنهجية تتم محاولة رسمها لاهانة الشعب الاردني، بل انهم يقومون بذلك متشدقين بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان الاردني، مدعين احترامهم «الراي والراي الآخر»، ولا يقومون -في الحقيقة- الا بالتعالي والتكبر على الشعب الاردني الذي يكيلون له الاهانات، ومما يدعو للاسف ان الاهانات والشتائم التي تصدر بحق هذا الشعب تصدر عن «وزير الثقافة»، بعد ان تم «تنسيبه» ليؤدي مهمة تسطيح انسانية الشعب الاردني بعد ان تخلى عن «تورجيته» التي كان يتغنى بها، وفي اللحظة المطلوبة خلع لبوسها لينتصب مثالا ساطعاً للانتهازية والوصولية (بالتعبير لسياسي المحض) ضارباً بعرض الحائط قيمته الانسانية، عاملاً على تسفيه وتسطيح الشعب الاردني الذي يدعي الانتماء له كما ورد في رسالته التي وجهها الى المواطن «ليث الشبيلات»، واصما الشعب الاردني بالطيبة والبساطة والسذاجة والفطرية ومصوراً له بصورة السفيه الذي ينطلي عليه اي امر بكل بساطة وسذاجة، وهو اذ يقوم بذلك انما يمارس دوره المرسوم بالمساعدة على جعل الاردنيين مكشوفي الظهر منضماً الى جوقة تعامل الاردنيين كشعب بلا قضية، ولا تنظر الى الجيش الاردني الا كتلة من الحرس لا اكثر ولا اقل.

وعلى الرغم من ان اهم منبرين صحافيين تم وضعهما تحت تصرف المذكور، الا انه يبدو ان ثقافة «توزيع البيض» خانته هذه المرة، وافقدته القدرة على المجادلة بالتي هي احسن، فجاءت رسالته «معلقة» في الشتم والردح والذم لرمز وطني له ما لم من الحب والاحترام والتقدير لدى الاردنيين، متسهربا من المسؤولية والتبعات المترتبة على ذلك، ومكملاً طريق من سبقوه ممن علقوا تصرفاتهم التي ادت الى تضخم المديونية وتردي الاوضاع على مشجب «القيادة»، واولئك الذي مرروا «قانون الصوت الواحد» و «اتفاقية وادي عربة»، فالمدقق في رسالة الحباشنة يرى بوضوح انه تخندق خلف «القيادة»، مستقوياً بها كقوة رسمية Ligimate Power في (٢٤) موضعاً في رسالته، مصرحاً بذلك تارة، ومتقمصاً دورها اطواراً ومقتبساً من اقوالها في بعض المواضع، مؤكداً عجزه عن المجادلة بالحجة والعقل والمنطق.

اما فيما يتعلق بموضوع العراق فمن الواضح ان موقف «الحباشنة» ليس استجابة موضوعية للمتغيرات الدولية والمحلية كما يدعي، ففي مناسبة سبقت حرب الخليج الاخيرة وفي امسية وامام حوالي (٥٠) شخصاً، وفي احدى مزارع «عين الباشا» كان يستهزئ بشخص «الرئيس صدام حسين» مقلداً اياه وهو يسائل وزرائه متناسياً لهم باللهجة العراقية (ابو الكهرباء.. ابو الصحة.. الخ) بطريقة يعجز «نبيل وهشام» عن ادائها، فضحك بعض الحضور في حين اشمئز الآخرون.

اما ادعاؤه بانه يمثل اغلبية الشعب الاردني، فان الشعب الاردني يتحداه ومن وراءه بان تجري انتخابات حرة ونزيهة، وعندها سيعرف حجمه الطبيعي.

في اعلى درجات السلم الهابط

● عمار قاسم

عندما نقرا الصحف بسرعة كل صباح، فلكي ننساها سريعاً، او لكي نتحدث عنها في فترة ما بعد الظهر، فليس من المستغرب الا يتذكر احد اليوم قضية هامة شغلت الراي العام في حينها، وياما خسرنا وربحنا منذ ذلك الحين، فالابطال ربما ماتوا وشهود الاحداث ربما دفنت اسرارهم معهم، فمن عاش كبر ومن مات قبر، والناس في الحياة اشباح تختلط ثم تتكسر في ظلام الابدية بغير ضجيج، كما يقول شيخنا الجليل «عبد الله العلايلي» امد الله في عمره.

ومن الصعب ان نتذكر اننا كنا في الخامسة او الخامسة عشرة من العمر، ولكننا نتذكر بوضوح «عمر المراجيح» و «عمر السيجارة السرية الاولى» والآن لا اتذكر متى كان ذلك ولكني كنت في «عمر هداة البال وبهجة المعرفة» عندما شاهدت الفيلم الامريكي «في اعلى درجات السلم الهابط» وقد تلاشت في ذاكرتي ملامح الممثلين ونسيت اسمائهم، وبقيت فكرة الفيلم التي تقوم على (معالجة مسالة التعليم في امريكا)، في هذا الفيلم تقام حفلة يشارك فيها الطلاب واعضاء الهيئة التدريسية، وتبدي احدى الطالبات اعجابها باحد المدرسين، وتكتب له رسالة بهذا الخصوص، فيستدعيها الى مكتبه ويؤنبها على الاخطاء الاملائية والنحوية التي وقعت فيها، فتخرج من عنده محبطة وتستوقف المدرسة (بطلة الفيلم) لتخفف عنها وتساعدها، وهذه تعتذر لها بلطف لانشغالها.. وتنتحر الطالبة، فتسارع المدرسة لاعلان مسؤوليتها، لانها ربما كانت ستحول دون ذلك لو اصغت لها في الوقت المناسب- وهذا الموقف يذكرني بمقولة «سارتر» ان المثقف مسؤول حتى عن الجرائم التي لم يسمع بها، ولان اللوائح والقوانين تستند في احكامها على ما يوفر من بينات، تدان المدرسة، وينتهي الفيلم بالتفاف الطلبة حول المدرسة بما فيهم طالب حاول اثناء الفيلم الاعتداء عليها جنسياً، ولم تلجا للوائح في معاقبته، بل خاضت معه نقاشاً طويلاً فجعلت منه شخصاً سوياً.

واجد ان هنالك تماثلاً بين تصرف «سمير الحباشنة» في ردة على «م. ليث الشبيلات» وتصرف «المدرس»، وكذلك ما طرحه الاستاذ «فهد الفانك» في مقالاته التي يتناول فيها «مسالة النقابات» متكئاً على افكار تجزيئية من ناحية، وملوحاً بعصا القانون من ناحية اخرى، وخطورة ذلك ان من شانه ان يوقع المواطنين في الخلط بين الاختيار والتقوقع والانكماش، فليس اختياراً ما قام على انقاض تنازلات والغاءات يصعب عدها او نسيانها، فالحكمة ان نتكلم عن مساحة جرحنا ووزن قضيتنا، لا ان نحرض المواطنين على تفكيك بنى تاصلت في المجتمع الاردني واكتسبت فاعلية وديناميكية تعلو وتهبط بحيث تتكامل في اطار ما يبقي للمجتمع حيوياً ومتحركاً، فالدور الذي يؤديه «الشبيلات» كمواطن، اوالنقابات كهيئة، وحجم التاييد الشعبي المرافق لذلك، ليس ممارسة للسياسة في المكان غير المناسب بقدر ماهونتاج غياب وتغييب امكانية هذه الممارسة من خلال الاطر التي من المفترض ان تتم هذه الممارسة من خلالها لعدم نضجها حيناً والمعقبات التي تضعها «السلطة التنفيذية» وسلبية ممارساتها احياناً، فما يطرحه «الفانك» في اطار (مهننة النقابات) من واجبات على النقابات ان تقوم بها كاولوية،

شبيلات

فان النقابات تقوم بها اصلا كذلك، واذا كانت تقوم باكثر من ذلك وضمن اللوائح والقوانين المرعية وبزخم يتناسب مع حاجة المجتمع الاردني فان مقابلة ذلك باولوياتها يعتبر خلطاً للامور وتاويلاً خاطئا للقوانين والانظمة.

يرى الكاتب التشيكي «ميلان كونديرا» ان صراع الانسان ضد السلطة هو بالدرجة الاولى صراع الذاكرة ضد النسيان وبينما كنت اقرأ رد «الحباشنة» على «الشبيلات» لم افكر في الاختيار بين «الطرفين» بقدر ما كانت تتداعى في ذاكرتي التوقعات والانكماشات والتنازلات والالغاءات، تلك التي جعلتني كمواطن «من الرخص» بحيث احشر في هذا الهامش المحدود للاختيار وفي هذا الفضاء الضيق للحرية، وتداعت في ذاكرتي عدة صور تمثل مسار السيد «الحباشنة»!

تذكرت «ليث الشبيلات» الذي اعتزل العمل السياسي، بعد اداء نيابي مميز وشعبية متزايدة! تذكرت الطلب من «احمد عبيدات» الاستقالة!، تذكرت ان «خالد محادين» اوقف لالقائه شعراً في حب الوطن وحب الناس في «مهرجان عرار» الذي اقيم في «جامعة اليرموك» في اواسط الثمانينات! واخفقت في تذكر ملامح «رياض النوايسة»! تذكرت مقالا نشر مؤخراً لخالد محادين يغمز فيه من قناة «ليث الشبيلات» الذي لا يتذكر كثيرون الا انه اعتزل العمل السياسي كما تحدث بقضية كمواطن!!، تذكرت وشعرت بالاختناق!!!

وعلى مفترق عنف التذكر هذا، هل سنبقى صم بكم، لا نفقه المقدمات التي افرزت هكذا نتائج، مكتفين بذكرى جميلة ترتبط ببعض الاشخاص الذين تركوا بصمات على مسيرة هذا الوطن مدعين اننا توشوشنا اننا كنا معهم بنوايانا آنذاك، ام سنكنس غبار اللامبالاة، مدركين ان اشد اللحظات حلكة هي التي تسبق الفجر، الفجر الذي تتفتح فيه زهرة الذاكرة بتلة بتلة، لا لنصفي حساباتنا ونعاقب من اساءوا لنا، اولئك الذين غلبهم على امرهم سراب الصعود الى اعلى درجات السلم الهابط بل للتحاور ونعيد الامور الى نصابها ونقنن السلطات في حدودها بما يحفظ تكافؤ هيباتها من اجل مستقبل حي يزهر فيه الامل، اما ان نبقى كمثل محكومين بالاعدام يتشاجرون على عقوباتهم، متاهبين للانقضاض على «دالي» يلقي بها الى ناهبين يتهددهم الشقاق، متاهبين للقطيعة مع الماضي بما فيه ماضيهم، ومبطرين على امتداد حبل مشدود التوتر، فان ذلك سيسرع هبوط سلم «الديمقراطية والحياة الافضل» ويصبح اقصى طموحنا الصعود الى اعلى درجاته كهدف بمنتهى الهزالة!

ازدياد العنف الموجه ضد المرأة في السنوات الاخيرة

علم النفس: ضرب الزوجات اكثر اشكال العنف انتشاراً

قانونيون: هناك قصور في العقوبات ولا بد من تعديل القانون

● كتبت : هنادي سقف الحيط

بدات الاوساط القانونية والاجتماعية في الاردن بالاعتراف بارتفاع نسبة العنف الذي تتعرض له النساء داخل المجتمع الاردني وتطور اشكاله بشكل نسبي. ومما يزيد من خطورة الوضع ان النساء ضحايا العنف لا يلجان للشكوى بشكل علني عن تعرضهن للعنف لاسباب اجتماعية بالدرجة الاولى تتعلق بسمعة العائلة اولاً والخوف على الاطفال ثانياً.

في هذا التحقيق تحاول «الاهالي» تسليط الضوء على اشكال العنف الذي تتعرض له المراة داخل المجتمع الاردني، ويعرف الباحثون في الاردن العنف بانه سلوك صادر عن شخص هدفه السيطرة على شخص اخر او اخضاعه بالتخويف او الاذلال او الايذاء الجسدي. وينقسم العنف الذي يقع على المراة الى عدة اشكال هي: العنف المباشر كالايذاء الجسدي والقتل والاغتصاب والعنف غير المباشر ويتمثل بالنسق الاجتماعي والثقافة السائدة من قيم واعراف وقوانين وتشريعات تميز بين الرجل والمراة بالاضافة الى العنف الذي تسببه الحروب والنزاعات الداخلية.

وجاء في احدى الدراسات الاردنية والتي اعدت في اطار التحضير لمؤتمر بكين ما يؤكد أن العنف الموجه ضد المراة قد ازداد في السنوات الاخيرة وتحديدا بعد حرب الخليج. وقد اكد ذلك عدد من الاطباء المختصين. حيث ارتفعت نسبة الادمان على الكحول والمخدرات. وهذا يرافقه عادة ازدياد في حالات الاغتصاب والاعتداء الجسدي كالضرب والقتل والسطو، وكان ذلك نتيجة للهجرة المفاجئة التي حدثت بعد حرب الخليج وازدياد عدد السكان خلال فترة زمنية لا تتعدى الشهرين بنسبة ١١٪ من عدد السكان تقريباً، ونجم عن ذلك ضائقة اقتصادية واجتماعية.

اشكال العنف ضد المرأة في الاردن

تؤكد الاحصاءات نسبه الرسمية ان الضرب المبرح والقتل العمد من اكثر اشكال العنف والايذاء الذي تتعرض له المراة الاردنية. ففي تقرير دائرة الطب الشرعي للعام الماضي كان هناك ثمانية الاف وخمسمائة حالة ايذاء منها الف ومائة حالة إيذاء مقصودة وان الاعتداءات الجنسية بلغت ٣٦٠ حالة منها ١٧ حالة اغتصاب اثنتان لطفلتين دون السابعة. وتؤكد الاحصاءات ان المراة الاردنية تقع ضحية لجرائم القتل بمعدلات تفوق الرجال. فمن بين (٨٢) جريمة قتل عمد وقعت خلال العام الماضي، كانت المراة ضحية (٤٢) منها. اي بواقع ٥٥٪ من مجموع الضحايا.

بالنسبة لضرب الزوجات تقول الدكتورةراوية البورنو اخصائية الطب النفسي: ان ظاهرةضرب الزوجات من اكثر اشكال العنف شيوعاً في المجتمع الاردني وترى ان ضرب الرجل لزوجته يهدف الى اذلالها داخل الاسرة عن طريق إلحاق الاذى الجسدي بها. وباذلال المراة والسيطرة عليها يستطيع الرجل السيطرة على افراد الاسرة كافة واكدت ان ظاهرة ضرب الزوجات ظاهرة شائعة في المجتمع الاردني وتمارسها الطبقات كافة. بغض النظر عن المستوى الاقتصادي او التعليمي. وتزداد هذه الظاهرة ضراوة كلما اتجهنا الى اسفل السلم الاجتماعي. ومن حالات العنف التي رصدتها «الاهالي» لاحدى الزوجات ، فبعد زواج استمر ثلاث سنوات لم يعد لزوجها رغبة بالعيش معها نتيجة شكوكه بوجود علاقة بينها وبين شقيقه ولذلك طلقها عدة مرات، رغم انها كانت تنفي باستمرار اتهامات زوجها لها. وتدخل اهلها للتوفيق بينهما، ووافق الزوج على ابقائها على ذمته لتقوم بالعناية بابنائها السبعة دون ان تتمتع باي حقوق زوجية، وعندما طلبت الطلاق رفض تطليقها الا اذا تنازلت له عن كافة حقوقها وخاصة حضانة اطفالها الصغار والقضية بينهما لا تزال امام المحكمة، وقد لجات هذه السيدة للمحكمة بعد قيام زوجها بضربها وهي حامل واخراجها من منزلها ليلاً.

ومن القضايا التي لا تزال تنظرها المحاكم قضية فتاة في الرابعة والعشرين من العمر تعرضت للاغتصاب من احد الاطباء النفسيين المتهورين الذي كان يشرف على علاجها وكانت نتيجة ذلك انجابها لطفلين يرفض الاعتراف بابوتهما مما اضطرها للجوء للقضاء.

وكذلك احدى السيدات المتزوجة من رجل عصبي المزاج نتيجة تناوله المسكرات باستمرار ويقوم بضربها مما يدفعها لضرب اطفالها ومحاولتها للانتحار اكثر من مرة واضطرت في النهاية للجوء الى الشرطة لتتخلص من جبروت زوجها.

الدكتور وليد سرحان اخصائي الطب النفسي يرى ان ظاهرة ضرب الزوجات قد تصل الى حد الايذاء الجسدي البالغ، الذي يترك كدمات وجروحاً وكسوراً لدى المراة واحياناً ينجم عنها عاهات دائمة. ويرى ان سبب هذه الظاهرة في وقتنا الحاضر يعود الى تطور وضع المراة في بعض النواحي. كإقدام النساء على التعليم والعمل في الوقت الذي بقيت مفاهيم المجتمع تقليدية لم ترق الى هذا المستوى من التطور الذي حققته المراة. فما زال المجتمع والرجل تحديداً ينظر للمراة نظرة تقليدية قديمة ويرفض الاعتراف بان التعليم والعلم واسهامها في الانفاق على الاسرة حقق لها شيئا من الاعتزاز بالنفس.

ومن اخطر اشكال العنف التي تتعرض لها المراة الاغتصاب، ففي الاردن وكما تؤكد الدراسات فان شكل التنشئة الذي تخضع له الفتاة منذ الصغر قائم على بند واحد فقط هو الحفاظ على عذريتها ومن ثم اعدادها لتكون زوجة واماً. وان اقصى درجات الاذى الذي يلحق بها مستقبلاً هو عدم حصولها على فرصة للزواج. وكذلك من اشكال العنف الاغتصاب داخل نطاق الاسرة. حيث يرى الاطباءالنفسيون ان هذا النوع من الحالات يتم التكتم الشديد حوله من قبل الاسرة كذلك من اشكال العنف الطلاق التعسفي. فحسب الاحصاءات الرسمية انه في عام ١٩٩٠ كان هنالك مقابل كل الف حالة زواج ١٥٥ حالة طلاق، ومن اهم اسباب الاجبار على الزواج والخلافات بين الزوجين والسكن مع الاقارب وعدم الانجاب والعلاقة بامراة اخرى كذلك تصغر اعمار النساء المتزوجات حيث كانت ٣٩٪ من عدد النساء المتزوجات هن دون التاسعة عشرة.

نظرة قانونية

ترى الاستاذة سوسن اسحاق المستشارة القانونية في اتحاد المراة الاردنية انه لا توجد نصوص قانونية في القانون تحدد العقاب لكل انتهاك يلحق المراة فهناك نصوص عامة تتحدث عن الضرب والايذاء الجسدي بشكل عام يمكن ان يتعرض له اي شخص وبالتالي يسري على الزوج الذي يثبت قيامه بضرب زوجته، واضافت في الاردن من الصعوبة ان تلجا الزوجة للشرطة لان ذلك يؤدي لاحداث شرخ قد ينهي الحياة الزوجية. وخوف الزوجة في هذه الحالة يكون على الاطفال، كما ان للاسف بعض الزوجات يقرين ان الضرب حق من حقوق الزوج، وقالت ان معظم القضايا في المحاكم الشرعية، قضايا نزاع وشقاق بسبب سوء المعاملة التي تتعرض لها الزوجة من قبل الزوج.

اقتصاد

غياب البطالة عن البرنامج الاقتصادي الحكومي

● احمد النمَري

باستثناء اشارات واستشهادات متناثرة هنا وهناك، ومن وقت الى اخر، فاننا نلاحظ ان الخطاب الحكومي في برامجه وتوجيهاته وسياساته الاقتصادية والمالية اتسم ولا يزال يتسم بتجاهل التركيز على واقع واتجاه مشكلة البطالة ويخلوه الى درجة كبيرة من اقتراح الوسائل والاليات الاساسية لمواجهة اسبابها وعواملها، او اقتراح الحلول الجذرية لها. بحيث اصبحت البطالة تاخذ اكثر واكثر موقعا متاخراً في ترتيب سلم اهتمامات واولويات الحكومة او اقل من ذلك .

تكتفي الحكومة في معرض ردها على الاستفسارات والتساؤلات المطروحة حول تفاقم مشكلة البطالة وعن اسبابها ونتائجها بالاشارة الى ان نسبة البطالة في الاردن انخفضت من ١٨٪ في سنة ٩١ الى ١٥٪ في ٩٤ فيما يحيط التعتيم بكافة مرتكزات وعناصر ونتائج البطالة الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما لا نتلمس اي وقائع ومؤيدات مادية تستند اليها الحكومة في تاكيدها على انخفاض فعلي في نسبة البطالة او في تفاصيل هذا التراجع فان الوقائع الاخرى على الارض تشير الى عكس ذلك، والى زيادة حدة البطالة راسيا وافقياً. حيث تبين معلومات ديوان الخدمة المدنية ارتفاع عدد الباحثين عن العمل من (٩٦) الفاً في نهاية سنة ٩٤ الى حوالي (١٠٦) الاف في نهاية شهر ايار ٩٥.

وبان الزيادة في نسبة واعداد البطالة هنا اصبحت تتصاعد بوضوح في السنوات الثلاث الاخيرة.

ارقام اعداد ونسب العاطلين عن العمل تفاوتت في دراسات اكثر من جهة رسمية، اذ قدرتها وزارة العمل بنسبة ١٨٪ من مجموع القوى العاملة، فيما كانت النسبة ١٣٪ في دراسة مقابلة للجمعية العلمية الملكية. واللافت للنظر ان الحكومة لم تعلن حتى الآن، وعلى اساس المعلومات والبيانات التي جمعت في الاحصاء العام الاخير للمساكن والسكان الذي مر على انتهائه ما يقارب ستة اشهر عن اي حقائق جديدة عن حالة البطالة، وعن العوامل والمعطيات المسببة لها.

تتجاهل الحكومة البحث في جذور وجوهر ازمة البطالة، وعن ارقامها واتجاهاتها السلبية، وتحاول التعتيم عليها او التقليل من مخاطرها لانها اساسا من النتائج المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تبنتها منذ نيسان ١٩٨٩، والتي تتمثل في بنود"ما يطلق عليه اسم «برامج التصحيح الاقتصادي» التي تهدف الى تحقيق توازنات مالية من شانها مواجهة متطلبات المديونية الخارجية، وتراجع الاهتمام بالتكامل في هيكلية الاقتصاد بجناحيه الانتاجي والخدمي، واختلاف التوازن الاجتماعي، وتفاقم تمركز الثروات وحدة الفروق في الدخول.

وبالاضافة الى مسؤولية التوجه الاقتصادي والمالي الحكومي في اتساع مدى البطالة، فإن الحكومة مسؤولة ايضا عن هذه الازمة بسبب السياسات والتوجهات التعليمية التي لم تكن، وليست الآن، في تناسق وتناغم مع الحاجات الحقيقية للسوق الاردني، بل والعربي، فكان التوسع غير المحسوب في انشاء كليات المجتمع، وفي الجامعات الاهلية المتشابهة ونوعية المناهج والتخصصات، احد العوامل الهامة لمشكلة البطالة المتصاعدة.

وللطابع الطبقي للحكومة وسياساتها الاقتصادية فان جوهر موقفها من تواصل تسرب العمالة الوافدة الى البلاد، ورغم الشعارات او الايحاءات المعاكسة، لا يزال يشجع تدفق هذه العمالة التي توظف برواتب اقل، وشروط عمل اخرى متدنية، لكي يتمكن ارباب العمل من تحقيق مواطن ربحية اعلى وفرض شروط عمل اسوا.

ويصعب ان لا نتوقع نسبة بطالة عالية عندما تصل اعداد العمالة الوافدة الى (٣٠٠) الف عامل، او ما يقارب ٣٥٪ من مجموع القوى العاملة الاردنية.

الدرجة والمستوى الخطر الذي بلغته نسبة البطالة في البلاد حتى بالرقم الرسمي الحكومي وترافقها مع استمرار ارتفاع الاسعار وجمود الاجور اصبحت تتطلب اتصالات ومتابعة مكثفة من النقابات العمالية والمهنية، ومن البرلمان ومن الاحزاب ومن كافة المؤسسات الاهلية الاخرى المتاثرة بها.

لجان العاملين في الأردن تطالب بتحسين أوضاع الموظفين في وكالة الغوث الدولية

«الاهالي» تتجول في أم نوارة والتطوير والمنارة

شبح اسمه الاقساط وفوائدها

تركنا بيوتنا .. على امل تحسين اوضاعنا .. ولكن ..!!

● كتبت يسرى ابو عنيز

وردت لـ«الاهالي» رسائل عديدة من سكان منطقة ام نوارة التابعة للتطوير الحضري الذي قامت مؤسسة التطوير الحضري بتنفيذه منذ اكثر من خمس سنوات وما زالت بعض الاشكاليات التي تواجه سكان المنطقة الذين قاموا بترك بيوتهم السابقة سواء المستاجرة منها او المتلكة على امل ان تكون هذه البيوت اكثر امنا من تقلبات الدهر بالاضافة لرغبتهم بان تكون الخدمات المقدمة على افضل مستوى مطلوب كونها منطقة حديثة البناء.

غير ان سكان المنطقة تفاجاوا بالخدمات المقدمة لهم. فالهواتف التي وعدت المؤسسة بإيصالها منذ ان سكنوا في المنطقة ما تزال غير معروفة المصير رغم مراجعة السكان المستمرة لمؤسسة المواصلات، وفي كل زيارة يتم وعدهم بعد فترة زمنية معينة تنتهي ولا يكون هناك اي نتيجة تذكر.

جولة الاهالي

في منطقة ام نوارة قالت السيدة أم محمد التي تقيم في المنطقة منذ خمس سنوات وما زالت تنتظر توصيل الهواتف ... [illegible]

استقلالية في البيوت ولا تزيد المساحة بين كل بيت واخر اكثر من متر ونصف.

وفي شوارع منطقة ام نوارة التي افتقدت للنظافة لعدم وجود عمال تنظيفات وكذلك وجود المطبات في الشوارع الضيقة وعدم وجود اشارات تحذيرية من المنعطفات الخطرة في المنطقة. بالاضافة للمياه الجارية في الشوارع.

وفي منطقة تطوير المنارة تحدثت السيدة ام خالد/ربة بيت وتقيم في المنطقة منذ ثماني سنوات عن اهم المشاكل التي تواجه سكان منطقة التطوير الحضري حيث قالت ان ابرزها الاقساط التي ندفعها للمؤسسة منذ ان تركنا بيوتنا واقمنا هذه المنطقة وتضيف ما زلنا بحاجة لفترة طويلة حتى نقوم بتسديدها نظراً لصعوبة الحياة ولطبيعة الاوضاع الاقتصادية. لان عدداً كبيراً من ارباب الاسر لا يعملون .

فوائد كبيرة على الديون المستحقة

وهناك فوائد على الديون المستحقة قد تصل الى ٢١ ديناراً لكل ٥٠ ديناراً .. رغم ان مساحة الاراضي التي تعطى للمستفيدين هي قطع صغيرة واذا تم بناء البيوت فتكون عبارة عن غرفتين ومسموح باضافة غرفة صغيرة ومطبخ عليها فقط.

وفي حي تطوير المنارة التقينا عددا من شباب المنطقة الذين اكدوا ان اهم المشاكل التي تواجه المنطقة بالاضافة للاقساط هي مشكلة المواصلات حيث لا يوجد خط باص يخدم المنطقة التي يزيد عدد سكانها عن عشرين الف نسمة ..

وطالب سكان المنطقة بضرورة وضع اشارات تحذيرية لمرور السيارات بسرعة غير معقولة، وكذلك وجود الاطفال بشكل دائم في الشوارع لعدم وجود اماكن يمكن ان يقضي فيها الاطفال (طلاب المدارس) اوقات فراغهم مما يتسبب في وقوع حوادث كثيرة.

في مؤسسة التطوير الحضري قال السيد احمد حسين/ قسم تاهيل المستفيدين في المؤسسة بالنسبة للهواتف فإن هناك اتفاقيات مسبقة ما بين مؤسسة الاتصالات ووزارة البريد، حيث قامت مؤسسة التطوير الحضري بدفع مساهمتها من اجل توفير الخطوط والكابلات وتامين الخطوط للمنطقة .. وهذا الامر يعتمد على مؤسسة الاتصالات. لاننا قمنا بدفع المبالغ المستحقة وما زلنا ننتظر مؤسسة الاتصالات التي وعدت بإيصالها في حال توفر الخطوط الهاتفية للمنطقة.

اما بالنسبة للاقساط فإن المواطن المستفيد إما ان يدفع المبالغ كاملة مباشرة عند استلام البيت او قطعة الارض او يكون بالاقساط حيث تكون الفائدة بنسبة ٧٪ ويسدد المبلغ لبنك الاسكان. ويلتزم المواطن مع البنك لان نشاطات المؤسسة خدماتية.

اما مساحة قطعة الارض او البيت فتكون إما ١٠×٢٠م٢ او ٨.٥ ×١٨م٢ وتكون القطع صغيرة لتستغل المؤسسة الفرصة لتقديم الخدمة لاكبر عدد ممكن من المواطنين. حيث تستملك المؤسسة عادة مساحة ما بين ٧٠-٨٠ دونماً تقريبا في كل مشروع. وتوزعها حسب حاجة المواطنين .. ويعرف المواطن المستفيد المساحة مسبقا قبل شرائها او البناء فيها.

مقاهي قاع المدينة .. تقليد ام آفة اجتماعية؟

البطالة سبب ارتياد المقاهي

● كتب محمد السمهوري

اصبحت المقاهي تشكل جزءاً من التقليد الفولكلوري العربي في ... [illegible]

اسئلة القلب المنسي

● فالح السعيد

– الى سيدة المواسم –

دعيني احدث بالمستحيل بقلبي تذكين نار العذاب واني اؤمل ان تطفئيه هل اليأس يمنع ان تسعفيه الا ترفقين به في الانين سأقنع من اجلك المستحيل

فلا تستريبي ولا تفزعي فتحرق نار الهوى اضلعي فرفقي عليه اذن واسمعي ويدفعك الخوف ان تقلعي فعطفا جميلا على ادمعي ولا ارتضي منك ان تخنعي

● محمد عيد

في الدول المتقدمة تسمى الصحافة –السلطة الرابعة– اذ ان دورها هناك لا يقتصر على التعليق على الاحداث ومتابعتها وانتهى الامر، بل من شأنها في احيان كثيرة ان تسقط وزيراً او وزارة باكملها، واحياناً يتعدى الامر اكثر من ذلك، اذ تستطيع ان تسقط الرئيس نفسه في دولته...

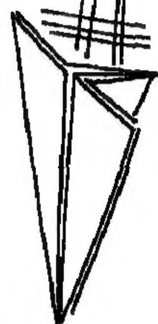
...العديد من الامثلة على ذلك حتى في اعظم الدول في العصر الحديث مثل امريكا. اما في الدول العربية، وربما في معظم دول العالم الثالث، فهذه التسمية –السلطة الرابعة– لا علاقة لها بالصحافة. بل يمكن تسميتها هنا، اما –بوق– للدولة...

الاوسع، او صحافة معارضة من نوع خاص، يقصد بالابقاء عليها من قبل دولها، الاعلان للعالم زوراً عن ديمقراطية غربية، وحتى هذه المعارضة وضعت لها خطوط حمراء لا تستطيع تجاوزها والا قمعت. اي لا دور فعلي لها على ارض الواقع...

يمكن ان تحدث لانها تتعارض مع السياسة التي رسمتها الدولة لسيرتها اصلاً– اما اذا تابعت الصحافة المسألة واصرت على اثارة تلك الاخطاء، فهذا يعني من وجهة نظر اجهزة الدولة تجاوز تلك الصحافة للخطوط الحمراء المرسومة لها اصلاً وبالتالي يتدخل القمع...

تحول

ناثمة بهدوء بالرغم من وحشة المكان. فلا صوت سوى سكون الليل وخشخشة الاعشاب الجافة



وصراصير الليل تزحف هنا وهناك.. تحت شجرة الكينا العتيقة بجانب النبعة الصغيرة التي جفت الان ككل الاشياء حين يعتريها اليباس اصرخ امي.. روحي تشتاق.. انهضي.. احتويني دعي راسي الصغير يغفو على ساعدك الاسمر واعبثي لي قليلا بشعري.. امي احضنيني.. اوقظها هي لا تستجيب.. امي.. اراها تصغر ثم تصغر حتى تصبح بحجم كفي الصغير فاحتويها بيدي العاجزتين فتصغر اكثر واكثر وانا احملها بيدي فجأة.. تصبح عصفورا وتطير.. تطير. تتحول.. ارفع راسي واداعب المخدة لاعدل راسي قليلاً.

● سمر محمود

عطر الوداع

تعبق بعطر الوداع ..
وترسل اشارات
...

خيانة

مدخل ..

كم ابغض هذا ... بملايين الاقنعة ...

...

ماذا أكتب؟!

● علي النجدي

الاغنية السياسية تشرف حاملها لانه عاكس التيار ودفع الثمن

عندما ادخلني الى الاستديو الذي اعده بنفسه، وجهزه بالمعدات التقنية اللازمة لاي عمل موسيقي حديث، عدت بذاكرتي الى سنوات خلت، عندما زرته حيث كان يعد ويؤلف اغنياته والحانه، كان ثمة فارق كبير بين المكانين.

غرفة تتناثر في ارجائها الالات الموسيقية والاوراق وفناجين القهوة واشرطة الكاسيت، وبين الفينة والاخرى تسمع صوت بائع متجول او شجار جيران او ضجيج محركات.

استديو حديث يكتم اكثر الاصوات ازعاجاً، ومعدات تعتمد في عملها على «الكومبيوتر» وارهف الميكروفونات، طلبت منه ان يسمعني جديده فلبى بتواضع الفنان واسمعني غناء شجياً، والحاناً جميلة، لا ينقصها التوزيع ولا التنويع.

انه في مرحلة جديدة ينطلق بها الفنان سميح شقير ومن هنا بدأ الحوار:

● دمشق – من تيسير خليل

ابتداءً من الشريط الثاني بدأت تجربتي مع الاعمال المستلهمة من الاجواء التراثية، واتفق على تسميتها الاغنية الشعبية ذات الايقاعات الخماسية، والنص العامي الذي يخاطب ابسط الناس.

واغنيات هذه المرحلة واكبت احداثاً كبرى، وكنت ارجو من اغنيتي ان تساهم مساهمة فعالة في تغذية الوجدان بما يستنفر حالة فعل موازية لهذه الاحداث العظيمة، الا ان النجاح في هذا اللون اكد استمراريته داخل تجربتي الغنائية. ولا انكر ان الرغبة...



الاتجاه وان يكن قد حدث قطع ما مع جمهورهم الذي لم تسنح له الفرصة بشكل ملائم للاستماع الى النتاج الجديد...

...جميعاً، في حين يساهم الوضع الاقتصادي لاصحاب هذه التجارب في القاء مزيد من الظلال على انتاجهم الجديد.

غير اني لست متشائماً، هناك فسحة من الزمن تفصل انتاجاً جميلاً وربما اكثر اهمية من السابق، عن وصول هذه الاغنية، ولكن ان وصلت فليس لدي شك بانها ستقع في القلب.

... الفنان، دائماً ان يوصل فكرته واحاسيسه عبر العمل الفني، باعلى سوية ممكنة جمالياً.

ولكن الظروف هي التي تتحكم بالمقدار الذي تم فيه انجاز العمل الفني.

العمل الفني الذي يفتقر الى ادوات لازمة ليس دائماً يؤجل صدوره، وانما يصدر احياناً نتيجة ملحاحية مسألتين:

الاولى: الضغط الذي شكله العمل الفني المنجز على الفنان لاخراجه الى الضوء.

والثانية: وجود اعمال لها علاقة بالزمن الذي اطلقت فيه، اذا اجلت يمكن ان تفقد سبباً من اسباب وجودها، ولذلك نرى ان الكثير من الاعمال الفنية التي تنجز وتقدم للناس بسوية...

ايقاع ارواحنا بشكل معاصر، وبعيداً عن القوالب الموسيقية التي اتبعنا اجترارها، واصبحت بعيدة عن ايقاع انساننا المعاصر، ولهذا ففي الفترة الاخيرة اكرس جهدي لمزيد من هذا البحث واعتبر كل ما حققته حتى الآن دندنات على وتر يحتمل ما هو اجمل واعمق.

* الاغنية البديلة، او ما اصطلح على تسميته الاغنية السياسية الى اين الت الآن، ارى ان البعض تبرأ منها؟

– فيما يخص الشطر الثاني من السؤال: فانا اعتقد ان من تبرأ من تجربته الغنائية، اذ كان هنا من تبرأ فهو يعكس حالة ركوب موجة ولا يعبر عن هم حقيقي، ان...

بهروبها من التعبير عن حال الانسان وازماته وانكساراته وصموده ولكن ايضاً باصرارها على ما هو انساني حار يملك رائحة وطعماً، يقول شيئاً معاشاً، ينتقي النصوص المعبرة.

اذن هذه الاغنية لم تفهم جيداً، وكمثال على ذلك، فمن كان يستمع الى الاذاعات اللبنانية ابان الاحداث، يدرك كيف كانت تستخدم هذه الاغنيات عندما تشتعل الساحة القتالية، وكل متابع لهذه الاغنية يعرف بان معظم انتاجها تقدمه الاذاعات وخاصة الاغنيات ذات المحتوى الانساني فحسب.

بتغيير معطيات الظرف العام، وبسقوط روح الحماسة...

* سميح شقير
* من مواليد عام ١٩٥٧.
درس الموسيقى في معهد الثقافة العالي في اوكرانيا.
اصدر الاشرطة التالية:
– لمن اغني ١٩٨٣.
– بيدي القيثارة ١٩٨٤.
– قناديلكم ١٩٨٥.
– وقع خطانا ١٩٨٧.
– زهر الرمان ١٩٩٠.
* يستعد حالياً لاصدار مجموعة غنائية جديدة بعنوان «كون انت».

تحت الحزام

الشيطان الاخرس

● ممدوح عدوان

لنفترض ان نصر حامد ابو زيد مرتد عن الاسلام وان هذا يستوجب اباحة دمه وان من حق هؤلاء، الذين وضعوا انفسهم نواباً عن الله ان يهدروا دمه، فيما: انهم يريدون تطبيق احكام الشريعة، كما يفهمونها، الا يحق لنا ان نتساءل لماذا تظهر احكام الشريعة حسب المزاج مثلما يغيب القانون ويحضر حسب مزاج الحكام وزبانيتهم ؟

لماذا الآن نصر حامد ابو زيد؟ لانه اصدر كتاب اجتهد فيه اجتهادا يرون ان فيه كفراً؟ حسب المنطق يجب ان يكون سبب السعي لمعاقبة هذا الكاتب ان افكاره يمكن ان تشوش قراءه وتبعدهم عن روح الاسلام وعلى الرغم من ان قراء كتب من هذا النوع ليس بالعدد الكبير في عصر التفاهة الذي نعيشه فان تهمة الافساد هي التي يمكن فهمها ومن هذه الحالة وليس الدفاع عن الاسلام، فاذا كان الكاتب يسيء الى الدين ذاته فان الدين، دين الله، قادر على الدفاع عن نفسه، والذين يسعون الى النيل منه وتشويهه يملأون العالم.

الفساد خمسمائة قارىء جاد في كل بلد عربي (لان الكتاب مكتوب بالعربية) يمكن ان يدخله الكتاب ولكن اليس في حياتنا العربية – والاسلامية – مفسدون اخطر تأثيراً من كاتب هذا الكتاب؟

ماذا عن اكلي حقوق الناس واموال اليتامى؟

ماذا عن المتصالحين مع اليهود (الذين وصفهم القرآن الكريم بما فيه الكفاية) ومبددي ثروات الامة ومضيعي دماء مئات الآلاف من الشهداء ودموع الملايين من الارامل واليتامى؟ ماذا عن مروجي البغاء ومزيني الزنا والزاني– والله ساوى بين المشرك والزاني؟ وماذا عن مهدري قيم الحياة ومروجي الربا والغش والكذب؟ وماذا عن اللواطيين الذين يعقدون زواج الذكر بالذكر رسمياً (وباسم الشرع) في بلدان اسلامية (عربية) يعرفها الجميع؟ وماذا عن الذين يأكلون اموال الشعوب ويبددونها على موائد القمار وبين سيقان الغانيات؟ ولماذا السكوت عن الذين يربح واحدهم بالنصب والاحتيال في الشهر الواحد ما يعادل ميزانية محافظة ويصرف في الليلة الواحدة بمقدار ما تصرفه قرية في عام كامل؟ وماذا عن مستثمري المال في الملاهي والكازينوهات؟ وماذا عن مستوردي الاغذية الفاسدة وترويجها بين الناس؟

هذا كله لا يفسد الناشئة ولا يسيء الى الاسلام وبالتالي فهو لا يستدعي حكماً وتكفيراً ولا هدر دم ويستدعي ذلك كله كتاب يجتهد في الدين.

اليس الساكت عن الحق شيطاناً اخرس؟ اولا يعتبر سكوتاً عن الحق صرف الانظار عن هذه المفسدات كلها والتركيز على كاتب وكتاب؟

لم استمع عن مفتين اهدر دم واحد مثل الريان امتص المليارات من عرق الناس في اشهر عقلية احتيال معاصرة، ولم نسمع عن عشرات غيره يفعلون فعلته (ومستترين بالدين ايضا ومستغلين للدين بلبس العمامة والقفطان) وهم موجودون في القاهرة وعمان ودمشق و... (في السعودية؟).

الاسرائيليون احتفلوا برحيل عاطف الطيب في القاهرة

ابن اسماعيل ياسين رفض مليون دولار للتطبيع

على طريق الاندماج في الاقتصاد العالمي

إسقاط المقاطعة العربية أساس نجاح خطة «الاستقرار» الاقتصادية الإسرائيلية

● الأهالي - خاص

بدات خطة «الاستقرار» التنموية الإسرائيلية، منذ العام ١٩٨٦ بهدف تخليص الاقتصاد الإسرائيلي من آثار الامراض التضخمية التي وصلت انذاك إلى معدلات قياسية تجاوزت ٥٠٠ بالمائة.

واعتمدت الخطة طريق الانتقال من الاقتصاد المغلق نسبياً، مع تدخل غير قليل من جانب الدولة، إلى الاقتصاد المفتوح والمندمج في الاقتصاد العالمي. غير أن انطلاق عملية التسوية في مدريد عام ١٩٩١، خلق الارضية السياسية المتينة والتي عبر الاستناد إليها، حققت الخطة نجاحات غير هامشية تطلبت إلى جانب الليبرالية الاقتصادية في مجالات التجارة والرقابة على العملات الخارجية وحركة رأس المال، التقليل، إلى الحدود الدنيا، من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل اساسي، إلى جانب إطلاق العنان لخصخصة القطاع العام، وهو امر لم يكن بالإمكان تحقيقه في ظل غياب الارضية السياسية التي حققتها، على الاقل في المجال النظري التخطيطي، انطلاق عملية التسوية.

دور الدولة.. في تراجع

إن الفلسفة الاقتصادية في إسرائيل، ومنذ إعلان الدولة العبرية، قامت على دور كبير للدولة في الاقتصاد. ولم يقلل من اهمية هذا الدور انتقال السلطة إلى الليكود عام ١٩٧٨، واعتماد النظرية النقدية الجديدة بدلاً من النظرية الكينزية التي اعتمدتها حكومات العمل السابقة. وحافظت الدولة في إسرائيل على دور هام في الاقتصاد حتى في ظل حكومة «الوحدة القومية»، خلال النصف الثاني من الثمانينات. وقد كان هذا الدور مفروضاً ولا مناص منه، بالرغم من الليبرالية الاقتصادية التي كان يروج لها بعض المسؤولين الإسرائيليين، وقد استدعى هذا الدور المقاطعة العربية لإسرائيل وبعد الدولة العبرية عن اسواق تصريف منتجاتها في أوروبا وأميركا الشمالية اساساً، إلى جانب ضرورة تامين مستوى عال نسبياً للمعيشة، ليس فقط مقارنة بالبلدان المجاورة، وإنما ايضاً في البلدان «المصدرة» للمهاجرين اليهود، والهدف توفير عوامل نجاح الهجرة اليهودية المنشودة.

هذه الاعتبارات فرضت على الدولة في إسرائيل دوراً مميزاً من خلال سيطرة القطاع العام على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وفرض قيود امام الاستيراد، وخصوصاً المنافس، مقابل دعم غير محدود للتصدير، وفرض السيطرة الحكومية على سوق المال من خلال تقييد الحركة لرؤوس الاموال، سواء في الداخل او الخارج، وعزل هذا السوق عن التغيرات الخارجية في اسعار التبادل والفائدة، نتيجة لوجود سياسة فائدة مكنت من فترة لاخرى من الخروج عن أسعار الفائدة الدولية، دون أن تخلق حركة رأسمال كبيرة، بالإضافة إلى تحديد المعدل التبادلي من خلال التدخل المباشر او الالتفافي لبنك إسرائيل المركزي.

إلى جانب تدخل الدولة المباشر من خلال السيطرة على الشركات الحكومية، وما يتطلبه ذلك من وجود جهاز متفرع من الإسناد لجمهور المستهلكين والقطاع العام، وكذلك الاستناد على الحكومة في حل أزمات قطاع العمل، فإن هذه السياسات الإجرائية، فرضت مستوى عالياً جداً (بل من الاعلى في العالم) للميزانية الحكومية، والعبء الضريبي، قياساً مع الإنتاج والدخل القومي. وشكلت بالتالي عبئاً على الدولة، اصبح من الصعب على الحكومة تجاهله، الأمر الذي دفع لإقرار خطة «الاستقرار» عام ١٩٨٥.

تغيرات هامة على الفلسفة التنموية

خلال السنوات العشر الاخيرة، إبان تطبيق الخطة التي نجحت في تخفيض معدلات التضخم إلى ١٦ - ١٨ بالمائة، طرات تغيرات هامة، ليس فقط على بنية الإنتاج في إسرائيل، إنما ايضاً على اسس فلسفتها التنموية. وساهمت في ذلك المتغيرات التي طرات على الصعيد العالمي، لا سيما إدخال الليبرالية على التجارة الدولية، وشمولية الاسواق المالية، وخصخصة الشركات الحكومية في أوروبا وأميركا اللاتينية. ولا شك ان هذه المتغيرات ساعدت، وشجعت انفتاح واندماج إسرائيل في الاقتصاد العالمي، إلا ان العامل الاساسي في ذلك يبقى ممثلاً في العامل السياسي اي في انطلاق عملية التسوية. فقد تبنت الخطة سياسة التعرض والانكشاف للاستيراد وخصخصة القطاع العام في حد اقصاه نهاية القرن.

وكذلك تبنت فتح الإنتاج امام حركة رأس المال، وإلغاء الرقابة على العملات الخارجية، وامتناع الحكومة عن التدخل في حل الأزمات الإنتاجية، وإلغاء الإسناد الاستهلاكي خصوصاً لقطاع الاعمال المشمول في الميزانية الحكومية، بالإضافة إلى تقليل دور الدولة في الاقتصاد إلى الحدود الدنيا، من خلال تصغير وزن ميزانية الحكومة في الإنتاج الوطني، وتخفيف العبء الضريبي والذي تجاوز الـ ٤١ بالمائة من الدخل القومي حسب ميزانية ١٩٩٤.

هذا إلى جانب ما ادخلته خطة الاستقرار من إصلاحات جزئية، حيث اقرت ليبرالية تدريجية في سوق راس المال، وكفت الحكومة عن لعب الدور الرئيسي في الاقتصاد. إلا أن إتمام هذه الخطة، وحتها بات تحقيقه ممكناً فقط، ونظرياً على الاقل، بعد رفع المقاطعة العربية لإسرائيل، بما يعنيه ذلك من فتح الاسواق العربية امام المنتجات ورؤوس الاموال والخبرات التقنية الإسرائيلية.

وامام هذا الوضع تبدو واضحة الاسباب التي جعلت المفاوضين الإسرائيليين يعتبرون رفع المقاطعة العربية لإسرائيل اولوية اساسية وهدفاً رئيسياً من الاهداف الإسرائيلية المباشرة، تبنته الولايات المتحدة، ومارست ضغوطاً متزايدة على الدول العربية المعنية بإسقاط المقاطعة عن إسرائيل.

لقاء القاهرة الرباعي: اسقاط المقاطعة عن اسرائيل

الخوف من مستقبل سلطة عرفات جمد ٦٠٠ مليون دولار في الضفة

قالت مصادر مصرفية ان ايداعات المصارف الاردنية في الضفة الغربية تصل الى ما يقارب ٦٠٠ مليون دولار وانها تكاد تصاب بالشلل لان اصحاب الاموال والمستثمرين يخافون من غموض المستقبل السياسي في الضفة ومن طبيعة السلطة القادمة اليها بعد اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي في المدن.

وقال المسؤول الكبير في احدى المصارف الرئيسية في الاردن، ان اصحاب الاموال يخافون من صراعات عرفات مع عمان، ومن ردات فعله التي قد تصيب مشاريعهم.

الفلسطينيون وحقوق الانسان: عام الآمال الضائعة

قال التقرير لمنظمة العفو الدولية صدر مؤخراً، حول حقوق الانسان في الاراضي المحتلة ومنطقة الحكم الذاتي انه على مدار العام الذي انقضى منذ وقعت الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقاً في ٤ ايار ١٩٩٤ ينص على إنشاء «السلطة الفلسطينية» باعتبارها سلطة مؤقتة تتمتع بالولاية على اريحا وجانب من قطاع غزة، ارتكب الطرفان انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان، ولم يوليا حماية حقوق الانسان الا مكانة ثانوية في قائمة اولوياتهما.

وركز التقرير على إجراءات الاعتقال والتحقيق التي تتبعها السلطات الإسرائيلية والفلسطينية في اعقاب حملات القبض الواسعة النطاق، وهو يركز بصفة خاصة على لجوئها الى الاعتقال السياسي التعسفي والتعذيب. وما التقاعس عن اتخاذ الاجراءات اللازمة للتصدي لهذه الانتهاكات الا دليل واضح على عدم مراعاة حقوق الانسان على مدى العام المنصرم.

وتتناول منظمة العفو الدولية في هذا التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

ففي اسرائيل والاراضي المحتلة الخاضعة للحكم الإسرائيلي المباشر، قامت القوات الإسرائيلية بإلقاء القبض على ما يربو على ٦٠٠٠ فلسطيني، من بينهم عدد من سجناء الراي ومن يحتمل ان يكونوا من سجناء الراي، منذ ايار ١٩٩٤، وكثيراً ما وقع ذلك في إطار حملات القبض الجماعية التي اعقبت احداث تفجير القنابل الانتحارية وغيرها من الهجمات التي شنها الفلسطينيون على الاهداف الإسرائيلية. وورد ان الكثيرين ممن قبض عليهم قد عُذبوا او تعرضوا لسوء المعاملة. والمبادئ التوجيهية السرية الخاصة بإجراءات التحقيق مع المقبوض عليهم تسمح للمسؤولين الإسرائيليين باستخدام «قدر معتدل من الضغط الجسدي». ومنذ تشرين الاول ١٩٩٤، وفي اعقاب هجوم انتحاري بالقنابل في تل ابيب، يبدو أن الضغط الجسدي قد اخذ في الازدياد بعد تعديل هذه المبادئ التوجيهية لتمنح جهاز الامن «ترخيصاً استثنائياً» بالتغاضي عن هذه المبادئ اثناء التحقيق مع المقبوض عليهم.

وقد اعتقل المشتبه في انتمائهم إلى العناصر النشطة في المنظمات الإسلامية مدداً بلغت في بعض الحالات ٣٠ يوماً دون السماح لهم بالاتصال بالمحامين، ولبث البعض ١٤٠ يوماً قيد الاعتقال دون السماح لهم بالاتصال بذويهم. وعادة ما يتعرضون اثناء تحقيق جهاز الامن العام معهم إلى تغطية الوجه والراس، وإلى الحرمان من النوم لفترات طويلة، وهم مقيدون في القيادة بالاتصال في اوضاع مؤلمة. وكان عدد الفلسطينيين الذين حوكموا وادينوا امام محاكمات عسكرية اثناء عام ١٩٩٤ يزيد على ٦٢٠٠، ولم يكن ثمة اساس لإدانة الكثيرين منهم سوى الاعترافات او الشهادات التي ادلى بها زملاؤهم المعتقلون بالإكراه، فيما يبدو. وما برحت إسرائيل بصفة عامة، تطبق نظاماً للقضاء الجنائي تقصر إجراءاته قصوراً شديداً عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

واضاف التقرير أن ما يزيد على ٨٠ فلسطينياً لقوا مصرعهم على ايدي قوات الامن الإسرائيلية منذ ايار ١٩٩٤، وقتل الكثيرون منهم في ظروف توحي باحتمال كونهم من ضحايا الإعدام خارج نطاق القضاء او سواه من ضروب القتل غير المشروع. وكان من بينهم من قتلهم رجال وحدات الأمن السرية الإسرائيلية، ومن قتلوا اثناء احداث الشغب او المظاهرات، ومن رفضوا التوقف عند نقاط التفتيش في الطرقات.

وما يزال عدد من المواطنين اللبنانيين يربو على ٣٠، من بينهم بعض الذين اختطفوا من جنوب لبنان، قيد الاعتقال الإداري في إسرائيل، وفي بعض الحالات منذ عام ١٩٨٥. وقد حوكم بعضهم، بل وقضى مدة العقوبة المحكوم بها عليه، بينما لم يقدم البعض الآخر إلى المحاكمة قط. وما يزال ما يزيد على ٢٠٠ من المعتقلين محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي دون تهمة او محاكمة في سجن «الخيام»، في منطقة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية في جنوب لبنان. وقد ظل بعضهم رهن الاعتقال ١٠ سنوات في ظروف سيئة، ولم تتح لهم طيلة تلك الفترة فرصة الاتصال باسرهم او باللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية، القت الشرطة الفلسطينية القبض بصورة تعسفية على المئات من المشتبه في مناصرتهم للجماعات الإسلامية، وعلى معارضي عملية السلام او المشتبه في معارضتهم لها، وكان من بينهم سجناء راي، او من يحتمل ان يكونوا من سجناء الراي. وقد أطلق سراح الكثيرين منهم بعد ايام معدودة، ولكن البعض الآخر ظل معتقلاً دون تهمة، بل ودون اتخاذ اي إجراءات قانونية بشانه لما يزيد على شهرين. ورغم انه لم ترد اي انباء عن تعذيب المشتبه في تعاونهم مع السلطات الإسرائيلية، او ارتكابهم جرائم اخلاقية او جرائم تتعلق بالمخدرات، قد تعرضوا للتعذيب او سوء المعاملة. وادعى المعتقلون انهم تعرضوا للكمات والصفعات والضرب المبرح والصدمات الكهربائية. وقد توفي اثنان منهم في الحجز، ومن المحتمل ان تكون وفاتهما قد نجمت من التعذيب.

وثمة انتهاكات اخرى لحقوق الإنسان وقعت في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية ولا يتناولها هذا التقرير بالتفصيل، إذ قامت قوات الامن الفلسطينية ايضاً بقتل ما لا يقل عن ١٦ فلسطينياً منذ ايار ١٩٩٤، في ظروف توحي بانهم كانوا جميعاً ضحية القتل غير المشروع. فقد قتل ١٣ من الضحايا اثناء مظاهرة خارج مسجد «فلسطين» في مدينة غزة، وبدا التحقيق القضائي في الحادثة، ولكن السلطات لم تعلن نتائج اي تحقيق رسمي.

بواعث قلق منظمة العفو الدولية

وقال التقرير ان منظمة العفو الدولية اعربت للحكومة الإسرائيلية مراراً عن بواعث قلقها بشان تعذيب المعتقلين وسوء معاملتهم، ونشرت المنظمة في نيسان ١٩٩٤ تقريراً عنوانه: إسرائيل والاراضي المحتلة: تعذيب المعتقلين السياسيين وإساءة معاملتهم (رقم الوثيقة: MDE ١٥/٠٣/٩٤). وارسل مدير إدارة العلاقات الخارجية والمنظمات الدولية بوزارة العدل، تمار فولان، ردوداً على الخطابات التي ارسلتها منظمة العفو الدولية إلى رئيس الوزراء او إلى وزير العدل عن بواعث قلق المنظمة بشان التعذيب. وتنكر هذه الردود أن الضغط الجسدي المستخدم اثناء التحقيق يُعتبر بمثابة تعذيب، او أن المبادئ التوجيهية الخاصة بالتحقيق قد عُدلت. ولم تنكر الردود الحكومية او تعترف بصحة ما ادعاه المعتقلون الافراد من تعرضهم لتغطية الوجه والراس، وللضرب، او لإجبارهم على الوقوف او الجلوس فترات طويلة في اوضاع مؤلمة، او الحرمان من النوم مدة طويلة. ومثل هذه المعاملة هي بمثابة تعذيب وفقاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها إسرائيل.

كما قامت المنظمة بالكتابة إلى السلطة الفلسطينية للإعراب عن قلقها بشان حالات الاعتقال السياسي التعسفي والتعذيب، ولم تتلق منها اي رد.

محاكمات منتصف الليل الجائرة في غزة..

وحول المحاكمات الليلية في قطاع غزة التي تقوم بها السلطة قال التقرير أن هذه المحاكمات التي تجريها محكمة امن الدولة جائرة جوراً فادحاً، إذ تنتهك الحد الادنى لمعايير القانون الدولي ومن ذلك الحق في محاكمة عادلة وعلنية امام محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، والحق في مهلة كافية لإعداد الدفاع، وحق المتهم في اختيار محام يتولى الدفاع عنه، الحق في استئناف الحكم امام محكمة اعلى درجة.

واضاف التقرير ان محاكمات محكمة امن الدولة تعقد سراً في منتصف الليل، بل ان كثيراً منها لم يبدا إلا في منتصف الليل تقريباً، وان بعضها لم يستغرق سوى دقائق معدودة، وكان رؤساء المحكمة من ضباط قوات الامن الذين لم يسبق لهم العمل قضاة.

وفي معرض الحديث عن القلق الذي ينتاب منظمة العفو قال التقرير ان انتهاك المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، هو ما تتسم به محاكمات امن الدولة في غزة، خاصة ان استحساناً ثالثه احكام هذه المحكمة من قبل المسؤولين الإسرائيليين والاميركيين، امر يتناقض مع التزام هاتين الحكومتين بموجب ميثاق الامم المتحدة بتعزيز «احترام حقوق الإنسان والحريات ومراعاتها على مستوى العالم كله ولجميع البشر»، والحقوق التي إنتهكتها محكمة امن الدولة في غزة هي الحقوق نفسها التي تعهدت إسرائيل والولايات المتحدة الاميركية باحترامها عند مصادقتهما على «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

واورد التقرير توصيات منظمة العفو الدولية إلى السلطة الفلسطينية بضرورة إيقاف العمل فوراً بمحكمة امن الدولة في غزة، وإجراء محاكمات جديدة في المحاكم المدنية العادية، ودعت السلطات إلى التاكد من توافر جميع ضمانات الإنصاف المعترف بها دولياً في المحاكمات الجديدة في المحاكم المدنية.

مخيم عين الحلوة ليس ساحة لتصفية الخلافات الدموية

قضاياه الملحة:

توفير الأمن والاستقرار وفرص العمل وتأمين خدماته الاجتماعية

● الأهالي - عين الحلوة

يسود الوضع في عين الحلوة هدوء بعد ايام من الاشتباكات والتوتر المسلح. الا ان النفوس ما زالت قلقة، ولا يشعر المرء بالقدر الكافي من الاطمئنان، خاصة ان العديدين ما زالوا يتساءلون عن اسباب الاشتباكات واذا ما كانت الخلافات السياسية تشكل سببا كافيا للاقتتال، ولماذا يتم الاقتتال بشكل موسمي، بينما الخلافات السياسية لها الطابع اليومي، وما صلة هذا برايك؟.

حسابات هوجاء

احد مسؤولي المخيم لفت نظرنا الى ان الاشتباكات بين انصار ياسر عرفات من المسلحين، وبين اعضاء فتح المعارضين لعرفات، ترافقت مع زيارة المسؤول الاميركي روبيرت بيللترو الى لبنان، وقال المسؤول الفلسطيني ان بيللترو جاء ليبحث المسار اللبناني - الاسرائيلي، وهناك من يقول انه بحث بشكل عام وضع الفلسطينيين في لبنان ومصيرهم. وبراي هذا المسؤول فإن إشعال نار الاشتباكات داخل مخيم عين الحلوة، بالتزامن مع زيارة بيللترو لبيروت، هدفه توجيه رسالة من مفتعلي الاشتباكات للاميركيين، وللبنانيين وللاطراف الاقليمية الاخرى، انه لا يمكن مناقشة الموضوع الفلسطيني في لبنان مع الممثلين المحليين الفلسطينيين، بل يجب بحثه مع ياسر عرفات. واوضح المسؤول الفلسطيني قائلا: في تقديري يريد عرفات ان يبقي نفسه في دائرة الاهتمامات الاقليمية وان يقحم نفسه في بعض المسارات التفاوضية مع الاسرائيليين، الا انه، والكلام للمسؤول نفسه، لم ينجح سوى في تدمير جزء من المخيم، وإسالة دم عدد من ابنائه، والاساءة في الوقت نفسه الى الوجود الفلسطيني في لبنان. ولم يستغرب المسؤول الفلسطيني ما قام به عرفات وانصاره، وقال: لقد سلك عرفات فيما مضى سياسات تدميرية على حساب مصالح الشعب الفلسطيني، ووفق حسابات وتقديرات خاطئة ولغايات لا تمت بصلة الى القضية الوطنية للفلسطينيين. وها هو الآن يتبع السياسة ذاتها.

الحقوق الاجتماعية اولا

واوضح المسؤول الفلسطيني ان هناك تغيرات كبيرة مست الوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان، من ابرزها ان قضاياه الملحة تتمحور بشكل بارز حول حقوقه المدنية والاجتماعية وفي مقدمتها القضايا ذات الطابع الانساني. واضاف المسؤول ان الوضع اللبناني يعاني من تعقيدات اقتصادية وغلاء معيشة وان الوضع في لبنان، يعيش معاناة مركبة واشد تعقيداً خاصة انه محروم من خدمات الدولة اللبنانية، بعد ان حرمه عرفات من خدمات مؤسسات م. ت. ف، وفي وقت تتقلص خدمات وكالة الغوث «الاونروا»، دون ان تتوفر لمجموع القضايا الحياتية حلول مباشرة.

وقال المسؤول الفلسطيني ان الذين يودون التعاطي مع الوجود الفلسطيني في المخيمات، فقط من خلال البندقية يخطئون كثيراً، ويسيئون في الوقت نفسه لهذا الوجود وللبندقية معا. وقال: ان البندقية الفلسطينية لم يعد لها من دور في لبنان سوى مقاتلة الاحتلال الاسرائيلي.

وانتقد المسؤول الفلسطيني اي طرف في المخيمات، لا يرى في البندقية سوى الحفاظ على المظاهر العسكرية دون انخراط هذه البندقية في القتال ضد الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب.

حلول عملية

وتساءل المسؤول الفلسطيني ما جدوى الحواجز على مداخل المخيم في ظل وجود حواجز للجيش اللبناني. وفي معرض الرد على هذا التساؤل قال المسؤول الفلسطيني: ان هذه الحواجز باتت دون جدوى وبالتالي على الذين يقيمون حواجزهم ان يعيدوا النظر فيها وإذا ما كان الامر يحتاج الى إجراء لضمان الامن الداخلي في المخيم، فان هذه لا يمكن ان تكون مهمة فصيل دون غيره، والحل الافضل براي المسؤول نفسه تشكيل قوة محدودة تتمثل فيها الفصائل، تكون مرجعيتها منتخبة من قبل سكان المخيم في مؤتمر شعبي، تتولى صون امن المخيم، منعا لتحويله على يد البعض الى ماوى للفارين من وجه العدالة، او ساحة لتصفية الحسابات السياسية.

واضاف المسؤول الفلسطيني متسائلاً: لماذا لا تقوم الدولة بكل واجباتها إزاء الوجود الشعبي الفلسطيني في لبنان، فهي من جهة تنشر على مداخل المخيم حواجزها الامنية، ومن جهة اخرى تتجاهل وجود المخيمات ولا تقدم لها الحد الادنى من الخدمات الممكنة، فضلاً عن إصرارها على رفض الاعتراف حتى بالحقوق الانسانية للفلسطينيين، وفي مقدمة هذه الحقوق حقهم في العمل بكرامة لضمان لقمة العيش. واضاف المسؤول الفلسطيني ان حل قضايا الوجود الشعبي الفلسطيني لا يتم بتجاهل هذا الوجود، بل بالتعاطي معه ايجابياً. واكد ان لدى المسؤولين المحليين الاستعداد الكافي للتعاون مع السلطات اللبنانية. فالمخيمات ليست جزراً معزولة من محيطها - يقول المسؤول الفلسطيني - ولا نستطيع حتى ولو اردنا ان نعيش معزولة عن هذا المحيط، فهناك تواصل اجتماعي واقتصادي وامني، وعلى الطرفين، اللبناني والفلسطيني، إذا ما جاز التعبير، ان ياخذا هذه المسالة بعين الاعتبار.

مخيم عين الحلوة: جزيرة معزولة

السودان من «الإغاثة» إلى «الاستطاعة»

ماكينة الإعلام تستهدف التجربة الفريدة للسودانيين

● كتب - تيسير فظمي

في الوقت الذي كان يتراكض فيه الصحفيون لنقل «اخبار» كل شاردة وواردة من اخبار «النزاع» الذي ولد فجأة بين مصر والسودان، او تجدد فجأة بعد «حلايب» نيسان ١٩٩٢، وفي الوقت الذي اشتغلت فيه ماكينة الإعلام الرهيبة بكل طاقمها وموظفيها في حملة محمومة - حتى وإن ظهرت بمظهر المهدئات - لتصعيد الخلاف، كانت السفارة السودانية في عمان اكثر من هادئة، واكثر من واثقة، وتعقد فيها ندوة بسيطة يتحدث فيها اناس بسطاء عن حصاد السنوات الست لثورة الإنقاذ الوطني السودانية. وعن الاقتصاد السوداني - عن سعر صرف الدينار السوداني - عن المعارضة - واخيرا عن تصريح الرئيس المصري وإشارته الواضحة للسودان بعد ساعات من محاولة اغتياله في اديس ابابا. وكان من الحضور في الصالة المتواضعة بالسفارة السودانية المهندس ليث شبيلات وناجي علوش وبعض مندوبي الصحافة الأردنية اليومية.

والمتحدثون في الندوة الدكتور علي الحاج الوزير بديوان الحكم الاتحادي والسيد عبدالوهاب احمد حمزة وزير الدولة بالمالية. ومن جملة ما قاله وزير الدولة بالمالية اننا في السودان كنا نعيش على المساعدات ونرفع الآن شعار الاعتماد على الذات. فقد تحول السودان من بلد يطلب الإغاثة إلى بلد الاستطاعة.

واشار الوزير إلى المسؤولين عن الفساد ومن المبالغة الكبيرة في السعر الحقيقي للدينار السوداني الذي استلمته ثورة الإنقاذ اقتصاداً منهاراً فصنعت له وللسودان ثوابت حقيقية تحدد الأهداف المنشودة لعام ٩٠ - ٩٣ من اجل إيقاف التدهور الاقتصادي في البلاد وقال المتحدث اننا توجهنا بذلك السرعة للإنتاج وخاصة في المجال الزراعي / خاصة وان السودان يمتلك ٣٠٠ مليون متر مكعب من الثروات المائية وهذا ما يجعل السودانيين يعتمدون على الذات رغم الحصار المفروض.

استهداف التجربة

بادئ ذي بدء السودان دولة افريقية مثلما هي مصر ايضاً - جنوب افريقيا - وهذا يضعهما في دائرة المخططين الاستراتيجيين الاستعماريات القارة النهوية

تاريخيا. ولعل في كتابات وابحاث المفكر الاقتصادي المصري الشهير د. سمير أمين ما يغني القارئ والمفكر عن مصير اية دولة من دول العالم الثالث تحاول - مجرد محاولة - الإفلات من التبعية وبناء الذات اقتصاديا (كي تنال حريتها واستقلالها السياسي على قاعدة استقلال الاقتصاد اولاً) فاية استقلالية بعلم وجهاز دولة لن تجدي ما دام الاستعمار الاقتصادي قائماً. هذه بديهية معروفة في التجربة السودانية السياسية الغنية بتراثها المعاصر. واي قارئ ومتابع لتجربة المعارضة السودانية المتميزة ووصول الحزب الشيوعي السوداني لإيجاد قواسم مشتركة مع التيارات الدينية وتحديداً مع الإخوان المسلمين لا بد وأن يلحظ تفرد السودانيين المبكر بهذه التجربة (السياسية) والتي تمخضت عام ١٩٨٩ عن توجهات اقتصادية لعدم الركون لما تقدمه «الإغاثة» و«المساعدات» فاصبح الإنسان السوداني يسعى لان ياكل مما يزرع مؤشراً على النهوض الحقيقي لقوى الجماهير وتفجير طاقاتها لما يضمن ويعزز الاستقلال الوطني.

ودون الخوض في ملابسات محاولة الاغتيال الفاشلة والمدانة ودون الخوض في تحميل الآخر جاراً كان او شقيقاً مسؤولية هذه المحاولة فإننا نعتقد باجتهاد المتواضع

ان التجربة السودانية مستهدفة وليس النظام السوداني او شخص الرئيس المصري. كما اعتقد ان اجهزة الإعلام عندما تحاول شخصنة مصر ومعضلاتها وجماهيرها واصولياتها واقتصادها وتاريخها لا تستطيع تحميل نظام سياسي مجاور او غير مجاور مسؤولية اغتيال مشكلات ومعضلات مصر بدلاً من حلها.

غير ان ماكينة الإعلام تحول انظارنا عن هذه التجربة فتارة نحال إلى اراض متنازع عليها «حلايب» وكان حلايب تم اكتشافها فقط عام ١٩٩٢ وتارة بدعم دولة ما للإرهاب وتارة بتدخل دولة ثالثة بالشؤون الداخلية لدولة اخرى وهكذا.



في الجانب السياسي

في نهاية الندوة تطرق الوزيران السودانيان لجزيات التصريحات والأحداث الحدودية بين البلدين العربيين المسلمين فقالا أن تقارير الخارجية السودانية تفيد بان مصر بادرت بالتصعيد العسكري بمنطقة حلايب وقتلت ضابطاً وجنديين سودانيين وأن المزاعم بان السودان هو الذي بادر بالاعتداء على القوات المصرية لا تستقيم عقلاً ومنطقاً إذ أن القوات المصرية تفوق القوات السودانية ما بين ٨ - ١٠ اضعاف في منطقة حلايب فضلاً عن أن القوات السودانية قوات شرطة في معظمها بينما القوات المصرية قوات مسلحة وأن السودان يخوض حرباً ضد التمرد في الجنوب السوداني ولا يمكن أن يكون من أولوياته اصلاً فتح جبهة جديدة في الشمال.

ورغم ذلك فإن السودان يتسلح بالصبر وضبط النفس ويقترح اليات الحوار ووسائله حتى يمكن للبلدين أن يحتويا هذه الأحداث ووقف التصعيد السياسي والعسكري وتغليب الحكمة والتغلب على العواطف.

الجنوب السوداني

د. علي الحاج قال انه فيما يتعلق بحركة «التمرد» في الجنوب السوداني يجري حالياً حوار بين الحكومة السودانية والحركة وهذه الحوارات سرية وعلنية وان اوضاع هذه الحركة تغيرت الآن واصبحت عدة فصائل مبنية على اساس عشائري، وهذا امر معروف في افريقيا لمن يعرفون افريقيا وشعوبها.

بعد انقلاب حمد بن خليفة على خليفة بن حمد

اسرائيل لا تتوقع تغييراً في مفاوضات الغاز القطري



الاميران السابق والحالي في احتفالات عيد القوات القطرية من الكويت

قال وزير الطاقة الاسرائيلي غونين سغيف انه لا يتوقع اي تغيير في المفاوضات مع قطر بشأن امدادات الغاز الطبيعي بعد تولي ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة مقاليد السلطة في قطر.

وكشف سغيف عن انه التقى ومسؤولين قطريين كبار منذ اقل من شهر لبحث اتفاق مستقبلي للغاز الطبيعي، واضاف ان مسؤولين اسرائيليين عقدوا في الماضي محادثات مع ولي العهد ومن ثم فانه لا يتوقع اي تغيير في سياسات البلاد فيما يتعلق ببيع الغاز الطبيعي لاسرائيل.

وقال سغيف ان الاقتراح الجاري بحثه ينص على شحن الغاز الطبيعي المسال على ناقلات الى اسرائيل حيث سيتم تحويله الى غاز طبيعي في محطة يتم بناؤها في ايلات.

وترغب اسرائيل في شراء ٢.٥ مليون طن من الغاز الطبيعي من قطر وتجري اسرائيل ايضا مفاوضات مع مصر بشأن امدادات غاز يتم شحنها عبر خط الانابيب دون حاجة لتحويله.

وتتفاوض شركة انرون الامريكية حاليا مع اسرائيل بشأن امدادات الغاز القطري ولدى انرون ترخيص بتطوير حقل ضخم للغاز الطبيعي في قطر.

اندلاع حرب اقتصادية باردة

الولايات المتحدة واليابان تتجهان نحو حقبة اقتصادية أكثر توتراً



مرة اخرى تعود العناوين الرئيسية للصحافة للتحذير من وقوع حرب تجارية بين الولايات المتحدة واليابان، فهذا هو الحال الذي تكرر مرات عديدة طوال العقود الثلاثة الماضية. فماذا استجد في الامر؟

المستجدات كثيرة. احدها ان هذه المرة، قد تقع الحرب فعلاً. فإدارة كلينتون تقسم بانها جادة تماماً في فرض رسوم جمركية عقابية على السيارات اليابانية الفارهة واللقاء المرتقب بين ممثل وزارة التجارة الأميركية ميكي كانتور مع نظيره الياباني في جنيف، قد يزيد من فرص التوصل الى صفقة في الساعة ما قبل الأخيرة، لتوسيع مبيعات قطع غيار السيارات الأميركية مقابل عدم تطبيق العقوبات. ولكن حتى ذلك لن يكون كافياً لنزع فتيل المواجهة المتصاعدة بين واشنطن وطوكيو.

وإذا ما تم تجنب المواجهة الحاسمة في هذه القضية فإن قضايا اخرى واخرى سوف تبرز قريباً وبشكل متتابع إلى ان تكون إحداها قادرة على زلزلة حبل العلاقات السياسية بين القوتين الاقتصاديتين العملاقتين. وإذا ما تم التوصل إلى صفقة نموذجية بينهما فإنها ستكون الصفقة الأخيرة. هذا حسب توقعات كلايد بريستو ويتز، رئيس معهد الاستراتيجية الاقتصادية، ويحذر تشيمرز جونسون رئيس معهد ابحاث السياسة اليابانية، من انه «في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عندما تصبح الروابط الأمنية عاجزة عن إبقاء الجانبين معاً، تصبح الخلافات التجارية هي طريقة الحياة السائدة».

قد يرد البعض قائلاً: «إن الخلافات الأميركية اليابانية التجارية كانت هي طريقة الحياة السائدة بينهما منذ اواخر الستينات».

ويعد الخبراء ثلاثين اتفاقية او اكثر، تم إبرامها منذ ذلك التاريخ، وهي التي حافظت على السلام المؤقت بينهما. في الوقت الحالي ترد طوكيو على الانتقادات القاسية الصادرة من واشنطن، بالقول في معظم الاحيان «دعونا نجد حلاً لهذه الملابسات. لكن هذه ليست هي المشكلة بالضبط. اذ يبدو ان اليابانيين يعتقدون بان بيل كلينتون سوف يتراخى في قضية التجارة مثلما تراخى في قضايا غيرها بدءاً من قضية البوسنة وانتهاءاً بقضية قبول المثليين في الجيش. ويتحدث صانعو السيارات اليابانيون فقط عن تعهد غير رسمي، غير قابل للتاكد من تطبيقه بشراء قطع غيار سيارات اميركية وليس من استيراد اليابان لها وفقط من اجل تركيبها في السيارات التي يقومون بتجميعها في امريكا. هذا النوع من الترتيبات هو ما يصر البيت الابيض على عدم قبوله بعد الآن. ولكن اذا ما اضطر لابتلاع مساومة صغيرة درءاً لكارثة حقيقية من وقوع حرب تجارية فعلية، فقد يكون ذلك من اجل تصليب القرار الاميركي بالمحافظة على صلابة الموقف في المرة القادمة.

ان الصفقة غير المعلنة التي حكمت العلاقات الاميركية - اليابانية لعدة قرون، آخذة بالانهيار. فمنذ بداية الحقبة وصولاً إلى ادارة بوش وخلالها، كان الرؤساء الاميركيون ينظرون لليابان بشكل رئيسي باعتبارها حليف لا غنى عنه في الحرب الباردة. ومهما كانت درجة انزعاجهم من العجز التجاري الناجم، من وجهة النظر الاميركية، الى حد كبير من جراء سياسة الحماية اليابانية، الا انهم (الرؤساء) امتنعوا عن ايصال الخلاف التجاري الى نقطة الانهيار. وذلك اعتقاداً منهم بشكل خاص، بان على الولايات المتحدة ان تبقي اسواقها مفتوحة على الدوام، مهما فعل شركاؤها التجاريون - وذلك التزاماً بمبدأ التجارة الحرة جزئياً من جهة وكطريقة لمكافأة الحلفاء المناهضين للشيوعية جزئياً من جهة اخرى. وخلال ذلك اصبحت اليابان خبيرة في تقديم حصص تطوعية لاستيراد السيارات منذ اوائل الثمانينات في حدود تكفي فقط لمواجهة التذمرات الاميركية وفي نفس الوقت كانت تدعم واشنطن دون تحفظ في الدبلوماسية العالمية.

لكن ماذا بعد ان انتهت الحرب الباردة وتسلم مقاليد الحكم من قبل اناس جدد في كل من واشنطن وطوكيو؟ بالنسبة لقضية التجارة، اذا لم يكن لسوءها فقد كانت ادارة كلينتون منسجمة ومتشددة، وقد احاط الرئيس نفسه بمستشارين لا يتورعون عن اغلاق الاسواق الاميركية امام المنتجات الاجنبية، اذا ما بدا ذلك انه الطريقة الافضل لضرب ابواب الاسواق الاجنبية لفتحها امام البضائع الاميركية. وهذا التوجه الاميركي يقوم بتنفيذه ميكي كانتور بثبات واصرار. ففي شهر مايو الماضي اتصل هاتفياً برؤساء كبرى ثلاث صناعات السيارات في ديترويت ليبلغهم بخطته لفرض ١٠٠٪ رسوم جمركية على السيارات اليابانية الفارهة، الامر الذي يجعل بيعها في الولايات المتحدة مستحيلاً من الناحية العملية. ونسب جون سميث الرئيس التنفيذي لجنرال موتورز الى كانتور قوله لزملائه من كبار مسؤولي جنرال موتورز «نحن عازمون على اسقاط قنبلة عليهم (اليابانيين)».

هذا الموقف تدفعه عوامل اقتصادية وسياسية، فلدى الرئيس كلينتون اعتقاد قوي بان السياسة التجارية المتشددة هي احدى سبل زيادة الرخاء الاميركي. وهي في الوقت نفسه توسع من نطاق شهرته. وقد كسب خطه المتشدد التاييد من قبل طيف سياسي يمتد من نيوت غينغريتش الى العمال الاتحاديين وهم فئة من القاعدة الديمقراطية المهمة لكلينتون. وعندما تحدث الرئيس الى عمال فورد في نيوجيرسي، استنكروا بحماس شديد الممارسات التجارية اليابانية التي وصفها لهم وصفقوا له كثيراً عندما كرر تعهده بفرض رسوم جمركية على السيارات اليابانية الفارهة.

لم يعد رجال كلينتون يطالبون اليابان فقط بتخفيض رسوم هنا او اقرار حصة هناك. فكل هذا قد تم انجازه بالفعل وارتفعت القيمة التبادلية للين مقابل الدولار. ومع ذلك ما زال العجز التجاري الاميركي مع اليابان في نمو متواصل. ولذلك تقوم الولايات المتحدة بشن هجوم على «كيريتسو» مجموعات الشركات اليابانية المترابطة في الاغلب بترتيبات ملكية متبادلة وترتبط بنفس النبك وتتعامل مع بعضها البعض بشكل رئيسي، مجمدة بذلك اي تعامل مع مشترين او بائعين آخرين منافسين اجانب كانوا ام محليين. مثل هذا النظام هو الذي يشكل النسيج الاساسي للطريقة التي يدير بها اليابانيون اعمالهم التجارية وتاثيرها يتعدى مجرد وضع عراقيل تجارية او حتى وضع دليل ادراي للحكومة من اجل ابعاد المنتجات الاجنبية. وعلى ما يبدو قطع غيار السيارات الاميركية بشكل خاص.

يعترف صانعو السيارات الاميركيون بانهم لم ينتجوا حتى الآن سيارات صغيرة ورخيصة بما فيه الكفاية لبيعها بشكل جيد في اليابان. وحتى لو تم فتح المجال امام المزيد من شحنات السيارات الاميركية، احد الاهداف الحالية للولايات المتحدة. وحتى قطع الغيار مثل مصاصات الصدمات، وواقيات التصادم ووسائد الرأس، الكوابح تباع باسعار اقل من نصف او ثلث اسعار قطع الغيار المصنوعة في اليابان بذات الجودة تقريباً. فما الذي يبقي حجم مبيعات قطع الغيار الاميركية في حدود ١.٥٪ فقط من حجم المبيعات في السوق اليابانية؟ انه نظام «كيريتسو» هذا ما يستنتجه الاميركيون. وبناء عليه تطالب الولايات المتحدة بان يوافق صانعو السيارات اليابانية بزيادة محددة قابلة للتاكد من الالتزام بها في مشترياتهم وبان تبارك الحكومة اليابانية هذه الصفقة. ويلاحظ المسؤولون اليابانيون ان مثل هذه الصفقة ستكون بمثابة املاء على الحكومة للتآمر صانعي السيارات اليابانيين للشراء من المؤسسات الاميركية بدلاً من مصادرهم في اطار «كيريتسو».

الوقت الحالي غير موات للولايات المتحدة للضغط من اجل تلبية مطالبها. فلقد انقضى عهد الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي حكم اليابان طويلاً والذي كان سياسيوه يعتمدون على البيروقراطيين ورجال الاعمال لتلبية المطالب الاميركية. فلقد انتخبت التحالفات البرلمانية المتحركة ثلاثة رؤساء وزراء خلال سنتين فقط وقد عزز فراغ السلطة هذا من قبضة وزارة التجارة والصناعة الدولية اليابانية والتي من اولى اهتمامات البيروقراطيين القائمين عليها حماية المصالح التجارية الواقعة تحت سطوتهم بشكل رئيسي. واذا اضيف الى ذلك دعم وزير التجارة «هاشيموتو» لها والذي يتطلع الى كرسي رئاسة الوزراء، فسيكون اليابانيون ميالين اكثر من اي وقت مضى لابلاغ واشنطن برفض مطالبها. فهل يعني ذلك ان الحرب التجارية قادمة؟ ربما لا. ويرجع السبب للمفتاح الصغير الذي جعل لاعبي الحرب يفكرون دوماً بان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لن يتورطا في حرب نووية متعمدة نظراً لنتائجها الفظيعة التي حالت دون مجرد التفكير بشنها. يستطيع اليابانيون اغلاق صناعة السيارات الاميركية التي تعتمد على بعض قطع الغيار اليابانية كبدائل. وتستطيع طرح بيع جميع سندات الخزينة الاميركية التي اشتراها اليابانيون بكميات ومبالغ ضخمة وبذلك يستطيعون ايصال الفوائد الاميريكة الى حدود كارثية. وبالمقابل يمكن للولايات المتحدة اغلاق الباب تماماً امام ١١٩ بليون دولار من الصادرات اليابانية للولايات المتحدة سنوياً. وبذلك تستطيع تعميق مخاوف اليابان الاقتصادية الى حد كبير جداً. كما ان تخفيض الانتاج سوف يؤدي بدوره الى تسارع كساد الاسعار ويتسبب في المزيد من حالات الافلاس ويضرب النظام البنكي المتعثر اصلاً تحت وطأة القروض السيئة التي تصل في مجموعها الى اكثر من تريليون دولار.

كل هذه الاحتمالات قد تدفع الجانبين للتوصل الى حل ما هذه المرة. لكن تبقى هناك قضايا اخرى ملتهبة، وبالفعل هناك الآن خلافات مريرة حول رحلات الشحن الجوي فوق المحيط الهادي. واستكمالاً هناك تهديدات متبادلة برفض السماح لطائرات احدهما بالهبوط في اراضي الطرف الآخر. كما ان «ايست كوداك» تطالب واشنطن بمعاقبة اليابان على مؤامرة تزعمها هدفها تقييد مبيعات كوداك من افلام التصوير هناك. وقد تتطور سخونة هذه المشاحنات لتصبح السياسة التي تعم الكرة الارضية. ومؤخراً اعلنت اليابان انها لن تنضم الى الولايات المتحدة في الامتناع عن شراء النفط من ايران.

لقد خيم شبح الخوف من نشوب حرب نووية على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نتيجة خطأ قد يقع فيه احدهما. باعتبار تهديد الطرف الآخر له باستخدام السلاح النووي بانه كذبة فيتبين انه لم يكن خدعة وانما حقيقة مرعبة.

الآن لقد مات ذلك الرعب منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، لكن لا الولايات المتحدة ولا اليابان سوف تختفي كقوة اقتصادية.

● ترجمة عن التايم الدولية

ملاحظات حول انشطة رابطة الكتاب الاردنيين

كي لا تغيب السياسة والتاريخ فنصبح نحن «الفرجة»

● تيسير نظمي

منذ انتخابات رابطة الكتاب الاردنيين يوم ٧ نيسان الماضي حتى الآن، يستطيع المتابع للنشاطات التي قامت بها الرابطة (من اماسي شعرية وقصصية واخيراً وليس اخراً عرض لافلام كلاسيكية عربية بالابيض والاسود في المركز الثقافي الملكي)، ان يتلمس في هذه الفعاليات عناصر الفرجة والاستماع اكثر من عناصر القراءة والتفكير. وقد تكون الرابطة محقة في هذا التوجه شأنها شأن بقية المنتديات الثقافية ذات العلاقة بما يخدم الجمهور، ونوعية هذا الجمهور في العاصمة عمان. فالفرجة/وان كانت ذات علاقة اعمق في الفنون المرئية كالفن التشكيلي وفنون النحت والتصوير والعمارة/ تبعث على المتعة وتطوير ذائقة جمهور عمان بفنادقها ذات الخمسة نجوم ومبانيها الباذخة المترفة، تحمل - اي الفرجة - توظيفاً رفاهياً سياحياً لا غنى لسكان عمان عنه. ولذلك امتلات صالة المركز الثقافي الملكي بالحضور بمجرد حلول الساعة الثامنة مساء من يوم افتتاح اسبوع العروض السينمائية الكلاسيكية، حيث كانت الدعوة عامة ومجانية في صالة مبردة لا تجد فيها كرسياً واحداً شاغراً. ويستمر العرض ما بين الساعة الثامنة والعاشرة مساء. اما القراءة وفعاليات الندوات والمحاضرات فانها مجال اخر لاشغال الفكر وتحفيز النقد وتوليد الراي الاخر، ولعل في ذلك مشقة على من لم يقرأوا رواية نجيب محفوظ «بداية ونهاية» التي جاء توقيت كتابتها وصورها في الخمسينات وفي سياق مرحلة هامة من تطور نجيب محفوظ الفني حيث تلت هذه الرواية روايات رادوبيس والقاهرة الجديدة وزقاق المدق وخان الخليلي وبعد كتابتها - اي بداية ونهاية - توقف نجيب محفوظ عدة سنوات عن الكتابة حاملاً في هذه الوقفة الزمنية ارهاص عملاقته «الثلاثية» بين القصرين، قصر الشوق، السكرية. اذن القراءة تدعوك لإعمال الفكر في اتجاهات متعددة: التاريخ وحقبة المد الوطني التحرري وتاريخ المؤلف نفسه والاهم من هذا وذاك «النص ذاته» الذي يعالج طموحات وتطلعات البورجوازية المصرية الصغيرة، قبل الوصول الى رواية «ثرثرة فوق النيل»! وكل ذلك يتطلب تحفيز فاعليات الفكر والنقد والتاريخ والسياسة. وهذا ما لا تتوخاه رابطة الكتاب والتي يفترض ان تغص بالمؤلفين والنقاد والمثقفين والادباء والمفكرين، وعند احالة الجمهور/الهادئ الرائق الصافي من كل هم الا هموم الفرجة والتثقيف/ الى الرواية كسينما، فان البناء الروائي المحكم يتحول في السينما الى حكاية، او مجرد سيناريو يستعيض عن فضاء الرواية الايحائي الثري بممثل وممثلة واحداث، صحيح ان لها بداية ونهاية، ولكنها في السينما تعتمد على مهارات المخرج واداء الممثلين. وسوف تخلو حتماً من الزخم الذي تمنحه الرواية كعمل ادبي. اي ان الفرجة ترى سطحاً ولا توغل في النص، وترى مشاهد محددة ولا تحلق في فضاء. وتكبح الخيال ولا تطلقه، وهذا ما اقصده بالتحويل: من إشغال الفكر الى إشغال العين، ومن متعة التخيل الى محدودية المرئي ومن توليد واثراء الآراء بالتعدد والتباين والاختلاف الى ردم هذا النبع بمنحك زجاجة مياه تشير الى النبع، ولعل في هذا إحالة اخرى لرابطة الكتاب الى ما يفترض ان تقوم به رابطة للسينمائيين والمسرحيين والفنانين، اي ان رابطة الكتاب اصبحت تؤدي الوظيفة التي يفترض وجود رابطة اخرى او اتحاد اخر ليؤديها، او لعلها تقدم بالنيابة عن وزارة الثقافة هذه الخدمة للجمهور.

هذا هو باختصار ديالكتيك العلاقة: رابطة + سينما + مقر عرض + جمهور = لجنة السينما في وزارة الثقافة، واذا كانت هذه المعادلة لصالح وزارة الثقافة فلسنا ضد تفعيل الوزارة ذاتها وتطعيمها ليس باعمال لجنة السينما في الرابطة بل بكافة المهتمين بفن السينما في كافة المنتديات الثقافية لتقوم الوزارة بدورها بتقديم هذه الخدمة لجميع المحافظات في جميع مناطق تواجد المواطنين داخل الوطن الواحد. ولعلها بذلك وبالتنسيق مع وزارة الاعلام تقدم خدمة ثقافية افضل من خلال التلفزيون لكل مواطن يدفع ضريبة التلفزيون مع فاتورة الكهرباء في اخر كل شهر. وبعد عرض الفليم وليكن، مثلا، «بداية ونهاية» تتم مناقشة افكار المؤلف والنص وما قدمته السينما للرواية وكل الاشكالات التي تقدم للمشاهد متعة الفرجة ومتعة الثقافة اي - متعة الفهم والادراك والمعرفة - ويمثل هذا التكامل بين الجمهور والمثقفين وبين وزارة الثقافة ووزارة الاعلام نقدم ايضاً خدمة للتلفزيون لعلها تكون دافعاً لتطوير برامجه الثقافية والاعلامية كي نرقى باوسع قطاع من الجمهور ونجذبه حقه بالتساؤل والمعرفة وبالتالي نجتذبه من الفرجة على بقية قنوات التلفزة التي باتت تختطفه من مجتمعه وقيمه وحضارته بما لدى هذه القنوات من افانين وتقنيات وامكانيات متطورة واحياناً مذهلة ووراءها استراتيجيات اعلامية مدروسة قد لا تتناسب مع مجتمعات مجاورة اقل تطوراً واكثر فقراً واكثر تشوهاً وليس لديها استراتيجية اعلامية او ثقافية ولكنها تتخبط وتجرب وتخطئ وتصيب. وكل هذا في اطار الاقتراح، او الافتراض، لان من قرأ «بداية ونهاية» حتى النهاية ادرك منذ زمن طويل ان نكسة «بداية ونهاية» الرواية هي نكسة حرب ٦٧ وهي التي اوصلت لـ«ثرثرة فوق النيل»، هذا هو الجدل الاعلامي والسياسي واختلاط الواقع بالتاريخ وما يفضي اليه واقع الحال من نكسات المستقبل. ونأمل من رابطة الكتاب الاردنيين ان تقرأ ملاحظاتنا هذه بتفهم ومسؤولية تامة. بل وبجدية كي لا تتيح لاحد ان يقول يوماً ما: لقد مارست رابطة الكتاب «ثرثرة في اللويبدة» او ماشابه من ثرثرات. فنحن معنيون جميعاً ومسؤولون جميعاً عن ثقافة وطنية ثرية تعم ولا تخص وتجعل المواطن مشاركاً لا مستهلكاً وحسب، والى لقاء.

ناس وناس

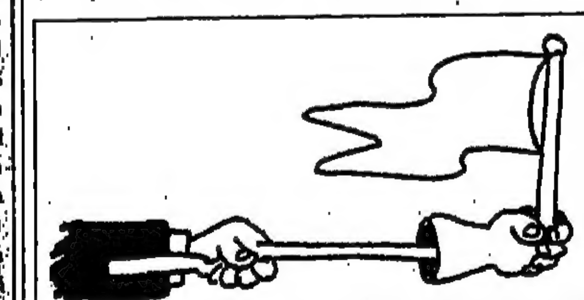
هدير الجماهير والبنك الدولي

«... افاق العمال العرب تبدو هشة دون اصلاحات هيكلية تحقق الانتقال الناجح الى اقتصاديات السوق»، ليست هذه العبارة المقتطفة، والتحذير «المرعب» من بنات افكار احزاب وطنية معارضة حتى يجري تجاهلها من قبل الحكومات العربية. رغم ان احزاباً يسارية حذرت مراراً وتكراراً من المرحلة المقبلة الحبلى بالمفاجئات والكوارث الاجتماعية. فالعبارة المقتطفة هذه من كلمة افتتاحية للملحق الاقليمي لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العام ١٩٩٥، والصادر بتاريخ ٩٥/٦/٢٩. انها عبارة تحذيرية من كايو كوتش ويسر نائب رئيس البنك الدولي تحذر من ان «اقتصاديات الدول العربية تواجه خيارات صعبة تتمثل في رفع الانتاجية والكفاءة التنافسية او مواجهة اضطرابات اجتماعية مع توجه الاقتصاد العالمي لانفتاح الاسواق» ويذهب التقرير الى ابعد من ذلك حين يقول: «يبدو ان المنطقة العربية تقف على نصل سكين بين نتيجتين غير مرغوبتين هما ابقاء الوضع الراهن والاصلاحات المتعثرة وكلتاهما تؤدي على عدم الاستقرار الاجتماعي والتهميش الدولي». وفي موقع آخر يحذر من ان غياب السياسات الناجحة سيجعل العالم العربي يتخلف سريعاً عن الآخرين. ويضيف التقرير الى كل ذلك ان هبوط الاجور الحقيقية في المنطقة العربية كان اكثر حدة من غيرها من مناطق العالم حيث اصبحت الاجور الحقيقية الآن قريبة من مستواها في السبعينات في معظم بلدان المنطقة وان البطالة المتزايدة التي ارتفعت بشكل هائل خلال العقد الماضي تبدو الآن ظاهرة اكثر انتشاراً في المنطقة العربية منها في اي منطقة اخرى من مناطق العالم. ان نائب رئيس البنك الدولي للشرق الاوسط وشمال افريقيا [illegible] بالاستقرار الاجتماعي اكثر من بعض الحكومات العربية ومن بعض الاحزاب [illegible]

● [illegible]

الفلسفة «الفيزونية» في الديمقراطية الاردنية!!

● باتر وردم



يتمثل تطور الفكر الانساني ويتجسد في الثورات الابستمولوجية على انماط التفكير السائدة وما يتمخض عنها من تجديد وانفتاح على انماط معرفية كانت تبدو سابقاً غير معقولة ومن الصعب هضمها وتمثيلها: ان الثورات التي نقلت الانسانية من الرعي الى الزراعة الى الصناعة والآن الى المعلومات ونظم المعرفة الحوسبية والاتصالات وما تمثله في عالم ما بعد الحداثة الذي ننظر اليه مشدوهين في عالمنا العربي ونحن لا نزال نعيش شيزوفرينيا معرفية، تمارس العلمانية سلوكاً يومياً ويميل بعضنا الى رفضها فكرياً وعقائدياً، ان ارهاصات ما بعد الحداثة وخاصة في تجسيدها المادي، بدأت تخترق محرماتنا التراثية الفكرية بجرأة شديدة وتطرح فلسفة نقيضة تجهد لزرع بذورها في تربتنا الهشة التي لا ترحب بالجديد. ان التجسيد الاجتماعي -السلوكي لما بعد الحداثة في مجتمع شرقي، يتمثل في الفيزون الذي يطرح اشكالية فلسفية- معرفية كبرى على العقل العربي والاسلامي عموماً، وما يميز الثورة الفلسفية الفيزونية ومدى تجذر مفاهيمها الفكرية والحسية في طقوسنا السياسية والاجتماعية. وسنركز في هذه المقالة على الطقوس السياسية للممارسة الديمقراطية الاردنية المرتبطة بفلسفة الفيزون وذلك كحالة دراسية Case study.

ان الفكرة المحورية في الفلسفة الفيزونية تتمثل في المدركات الحسية الفورية التي تنشأ اثر الاحساس «بالضيق»، سواء الضيق الذاتي النابع من تخليق كينونة مادية تنحو الى ترسيخ الضيق او الضيق الموضوعي الذي ينشأ اثر تنسيق وتحليل مدركات حسية تجريدية نظرية تحاول مد هذا الضيق الى جميع مكونات البيئة الخارجية حيث نلاحظ ذلك في الممارسة السياسية؛ فالحكومة تضيق من المعارضة ولا تحتمل ان تدرك وجودها المادي الحر، فتحاول ان تضيق على المعارضة لاسكات صوتها او انهاء وجودها، وذلك استجابة للضيق الذاتي الذي تحس به الحكومة. ان هذه النزعة السادية تتوافق بشدة مع الضيق الفيزوني الذاتي الذي يؤدي الى تضييق في اعصاب وتوسعة في شرايين كل من يستطيع ادراك المؤثرات البصرية المرافقة لهذا الضيق ولا يتمكن من ادراكها حسياً واثبات ذاته تجاهها.

وهذا يقودنا الى الخاصة الثانية في الفلسفة الفيزونية السياسية، والتي تتلخص في التناقض ما بين الرغبة والواقع؛ لان ادراك المؤثرات البصرية للضيق الفيزوني يؤدي الى اظهار صورة منمقة وايجابية لا تتناسب مع الواقع اذ ان هذه الصورة تبقى حبيسة الاحلام والآمال والتوقعات ولا تتحول الى ممارسة فعلية بسبب تملص مصدر الضيق عن الوفاء بالتزاماته التي يعرضها بكل وضوح، ان الممارسة الديمقراطية لا تتجاوز حجم التمنيات والاحلام. ولا يمكن ان تصل الى مستوى الايحاء الذي تقوم به الحكومة امام الراي العام المحلي والاعلامي. فالصورة المنمقة والجميلة عن الديمقراطية تبقى فقط وعوداً وانماطاً سلوكية لا تغادر اذهان الحالمين بها. وما بين العرض الضيق والطلب الواسع تبقى المسافة بعيدة، ومن الصعب تجسيدها مع وجود المؤثرات التاريخية التقليدية التي ترسخ حالة الشيزوفرينيا السلوكية هذه، ان الضيق اصبح مفهوماً مركزياً في الحياة السياسية المحلية وهذا له تاثير سلبي شديد. اذ ان الكبت يولد الانفجار، وتناقض الرغبة مع الواقع يؤدي الى رفض عنيف للواقع لا يعلم مداه، كما ان هذا الضيق قد يسبب العقم والفشل في استمرارية الكينونة المادية المرتبطة به وفنائها.

ان هذا الاختراق «ما بعد - الحداثي» لبنيتنا الفكرية قد يجد سهولة في الترسخ الا انه يمثل حالة مرضية شاذة على النمطية السياسية الطبيعية التي تكفل التعايش والتوازن بين العرض والطلب وتخفف الاحتقان المتبادل نحو انشاء علاقات انفتاحية حرة بعيدة عن السادية والمازوشية المتبادلتين. ومحكومة باطر العقلانية المكتسبة والفطرية المتوازنة ايضاً لما فيه مصلحة جميع الاطراف وصحة انسجامها مع ذاتها والآخرين.

موقف

[illegible]

غزة ـ أريحا، أرض محتلة:
مجتمع مدني أم بقرطة واستبدادية شرقية

في إطار التفاعلات المتعددة الناتجة عن الحركة السياسية على ارض فلسطين وكنتيجة مباشرة لاتفاق أوسلو / القاهرة، تستخدم سلطة الحكم الذاتي الإداري التابع لإسرائيل جميع الادوات من اجل تمرير الاتفاق وإيصاله إلى نهاياته. ومن ضمن هذه الادوات استخدام تعابير سياسية وفكرية وثقافية مستجدة تساعد على تنفيذ المهمة غير المقدسة. في هذا نتعرض للتعبير السائد حالياً حول «المجتمع المدني الفلسطيني» آملين ان يثير هذا المدخل حواراً فكرياً وسياسياً جدياً في اوساط الكتاب والمفكرين في الاردن.

● داوود تلحمي

المخزون الثقافي

يجري منذ بضع سنوات استخدام تعبير المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة، وتنطلق في بعض الكتابات والتصريحات من فصائل وأفراد دعوات لبناء المجتمع المدني في الاراضي المحتلة. فما هي خلفية هذا التعبير وماذا يعني؟ وماذا يجري الآن في غزة ـ اريحا؟

ظهر تعبير «المجتمع المدني» في أوروبا الغربية في اواخر القرن الثامن عشر ليؤشر إلى المؤسسات والبنى التي تشكلت مع تنامي نفوذ الطبقة الراسمالية في هذه المنطقة والتي اعطت، بشكل متدرج، السمات الرئيسية للدولة البورجوازية المعارضة التي رسخت اقدامها، بعد الثورة الفرنسية، وسلسلة التحولات التي شهدها، بعد ذلك، كل القرن التاسع عشر، في أوروبا الغربية والوسطى خاصة.

واستعار الفيلسوف الالماني هيغل هذا التعبير ليعطيه معنى اكثر تحديداً. فالمجتمع المدني لديه هو جملة المؤسسات التي تؤمن احتياجات الحياة الاقتصادية وتنظم متابعة الناس لقضاياهم الخاصة.

وفي كتاباته الأولى، في مطلع الاربعينات من القرن التاسع عشر، استخدم كارل ماركس هذا التعبير ليغطي الساحة ذاتها، اي مساحة البنية الاقتصادية (التحتية) للمجتمع. لكنه تخلى لاحقاً عن استعمال هذا التعبير، واستخدم تعابير أخرى للدلالة على التمييز بين القاعدة الاقتصادية (البنية التحتية) في المجتمع الراسمالي والبنى الفوقية التي تشمل فيما تشمل اجهزة السلطة السياسية، اي الدولة.

واختفى تعبير «المجتمع المدني» من التداول تقريباً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين ليعود في كتابات القائد العمالي والمفكر الماركسي الإيطالي انطونيو غرامشي، وهو ابرز مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي، ليعود حاملاً معنى مختلفاً عن ذلك الذي اعطاه إياه هيغل وماركس الشاب.

ففي «دفاتر السجن» الشهيرة، التي حررها اثناء سنوات اعتقاله من قبل نظام بنيتو موسوليني الفاشي (١٩٢٦ ـ ١٩٣٧)، يميز انطونيو غرامشي بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في الدولة الطبقية. فالدولة هي المجتمع السياسي، وتمثل جهاز القوة والإكراه (او الضغط)، بينما المجتمع المدني هو الشبكة المعقدة من الوظائف التربوية والأيديولوجية التي من خلالها يتم تحقيق عملية «القيادة» اللاعنفية البلد، في حين يقوم المجتمع السياسي أي الدولة، بعملية «الإدارة» او «الفرض» والتي تتخذ بالضرورة طابعاً قمعياً. يقول غرامشي: «نستطيع أن نميز مستويين كبيرين في البنية الفوقية، ذلك الذي يمكن أن نصفه «بالمجتمع المدني»، اي مجموعة المؤسسات المسماة عادة «داخلية وخاصة»، وذلك «المجتمع السياسي أو الدولة». ويميز غرامشي في لغته المفاهيمية بين «السيطرة» التي تقوم بها الدولة من خلال اجهزتها القمعية ومؤسساتها السلطوية، و«الهيمنة» التي تمارسها الفئة (الطبقة أو الشريحة أو التحالف) القائدة في المجتمع على مجمل الجسم الاجتماعي عبر ادوات التأثير الايديولوجي المختلفة، والتي ترافق الإنسان منذ ولادته وعبر مراحل حياته المختلفة (في البيت والمدرسة ومناخات الثقافة والإعلام والعمل الاجتماعي). وواضح من هذا التقسيم في الوظائف، الذي حدده غرامشي لكل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أن الدور الأساسي للمثقفين - الذين اولاهم غرامشي اهتماما خاصاً في أبحاثه وكتاباته الفكرية -، ويقصد بالمثقفين ليس فقط العاملين في مجالات الادب والفنون وإنما كل من يغلب الجانب الذهني على الجانب اليدوي في عمله، واضح، إذن، أن الدور الأساسي للمثقفين يتجلى في المجتمع المدني، باعتبارهم حملة الفكر - البائد أو السائد أو الآتي - ومروجيه على صعيد المجتمع بمجمله.

«المجتمع المدني» في الأدبيات العربية

تعبير «المجتمع المدني» دخل إلى منطقتنا العربية ولغتها الفكرية - السياسية قبل سنوات قليلة، حيث بدأ الاهتمام بفكر غرامشي وبدأت ترجمة أعماله، وهو اهتمام نشأ ايضاً في بلدان أوروبا الغربية (خارج إيطاليا، بلد منشأه) في أواخر الستينات وأوائل السبعينات بعد الخضات المتلاحقة في هذه البلدان (الانتفاضات الطلابية - العمالية) وفي بلدان أوروبا الشرقية (ازمة تشيكوسلوفاكيا ودخول القوات السوفيتية وقوات حلف وارسو عام ١٩٦٨ لهذا البلد).

ونظراً للقرب الجغرافي والتفاعل الثقافي، كانت بلدان المغرب العربي الأولى التي اهتمت بشكل عملي بمفهوم «المجتمع المدني» وحاول المفكرون فيها التدقيق في أوضاع مجتمعاتهم انطلاقاً من المفاهيم المشتقة من كتابات غرامشي، وخاصة مع بداية تأزم أنظمة الحزب الواحد الحاكم، خاصة في الجزائر وتونس، في مطلع وأواسط الثمانينات.

ودون إغفال الكتابات والترجمات الفكرية المشرقية التي ظهرت حول غرامشي وفكره منذ السبعينات، إلا أن الاستخدام الكثيف نسبياً لتعبير «المجتمع المدني» في منطقتنا المشرقية وليد السنوات القليلة الماضية، وخاصة سنوات تشقق وانهيار النموذج السوفيتي وتفاقم أزمة حركة التحرر العربية وانتكاساتها المتلاحقة، التي وصلت ذروتها بعد حرب لبنان الأهلية - الإقليمية وحربي الخليج الأولى والثانية.

المجتمع المدني في اللغة السياسية الفلسطينية:

الاستخدام الكثيف لتعبير «المجتمع المدني» لا يعني، بالضرورة أستعادة المفهوم الذي أعطاه إياه انطونيو غرامشي. بل من الواضح، مثلاً، في اللغة السياسية الفلسطينية التي تطورت، بشكل خاص في الأراضي المحتلة إبان سنوات الانتفاضة الكبرى، إن هذا التعبير اخذ معنى مختلفاً بعض الشيء، وبات يغطي، بشكل أساسي، افكاراً تطمح، بدرجات مختلفة، إلى بناء مؤسسات اجتماعية وحقوقية وسياسية مستقلة عن الاحتلال، اولاً، ومن ثم مستقلة عن «السلطة» الفلسطينية التي كانت تمارس دورها في سنوات الانتفاضة الأولى، عن بعد وعبر قنواتها المحلية، ومن ثم، بعد اتفاق أوسلو - واشنطن في ايلول ١٩٩٣، بشكل مباشر في غزة واريحا، وعبرهما، بأشكال شتى، في أنحاء الأراضي الفلسطينية الأخرى المحتلة عام ١٩٦٧ (القدس وبقية الضفة الغربية).

ومن الواضح أن في ذهن العديد ممن تحدثوا عن «المجتمع المدني» الفلسطيني كان حاضراً، بشكل أساسي، النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي، حيث المؤسسات المدنية الحقوقية والنقابية والاجتماعية والسياسية، وحيث يفترض توفر حرية التعبير والتنظيم والاختيار، واعتماد الانتخابات الشاملة على كل مستويات التمثيل. وكان الهامش الديمقراطي الشعبي الذي حققته الانتفاضة وانتزعته، في سنواتها الأولى، من بين انياب الاحتلال، عبر تطور اللجان الشعبية، وتنامي اشكال الانتخاب والتعددية وهامش حرية التعبير في صحافة الأرض المحتلة، كان هذا الهامش نموذجاً آخر لما كان يمكن أن يتحقق على صعيد بناء ما يمكن اعتباره «مجتمعاً مدنياً»، اي مجتمعاً مبنياً من أسفل الهرم، من القاعدة، وليس من القمة، كما هو شأن الوضع في غالبية الأقطار العربية وقسم كبير من بلدان العالم الثالث.

لكن كان من الواضح أن هذا النموذج الديمقراطي الشعبي كان يخيف القيادة البيروقراطية في تونس التي تعودت على إصدار الأوامر والتحكم في كل كبيرة وصغيرة والتعاطي مع عناصرها وكل الشعب كموظفين يتلقون التعليمات وتغدق عليهم المكافآت أو تمارس عليهم العقوبات وفق ما ترتأيه قمة هرم هذه القيادة.

وكان الاحتلال الاسرائيلي بدوره يرى في النموذج الشعبي الذي عملت الانتفاضة على بنائه مصدر صراع ومتاعب. فالاحتلال لم يكن يرفض فقط فكرة الاستقلال الفلسطيني، وإنما كان يخشى، اكثر من ذلك، أن يقترن هذا الاستقلال بنموذج مجتمعي ديمقراطي متقدم يفتح الباب أمام إشكاليات «مستقبلية» لإسرائيل (لها علاقة، خاصة، بوضع الأقلية الفلسطينية التي تحمل جنسيتها، دون أن تتوفر لها أية حقوق وطنية، أو قومية، ديمقراطية حقاً). كما كان هذا النموذج مصدر قلق وانزعاج لحلفاء إسرائيل في الولايات المتحدة، الذين لا يرغبون إطلاقاً في أن تنشأ كيانات ديمقراطية شعبية حقيقية، ولا حتى انظمة ديمقراطية ليبرالية، في منطقة بالغة الحساسية بالنسبة للمصالح الاقتصادية - الاستراتيجية الاميركية والغربية، المنطقة التي يحتوي بطنها على ثلثي الاحتياطي المعروف من النفط في العالم.

وهذا النموذج شكل ايضاً كابوساً بالنسبة للعديد من أنظمة المنطقة التي لا شرعية شعبية لها، ولا تتوق لأن ترى بنى شعبية تنشأ في مناخ انتفاضي وتتكرس وتتماسس لاحقاً في إطار دولة فلسطينية مستقلة بعد طرد الاحتلال، ذات سمات ديمقراطية تعددية متقدمة.

اوسلو والديمقراطية والمجتمع المدني:

ليس صدفة أن تكون إحدى ركائز صفقة أوسلو بين حكومة اسحق رابين وبيروقراطية منظمة التحرير اليمينية تغييب أي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية الشعبية في إبداء الرأي بشأن الاتفاق، سواء على المستوى الشعبي من خلال الاستفتاء العام او حتى على مستوى المؤسسة التشريعية لمنظمة التحرير (المجلس الوطني)، وأن يتم التنفيذ المشترك من قبل طرفي الاتفاق للمراحل اللاحقة من الاتفاق دون أي إنتخابات تمثيلية شاملة لاختيار ممثلي الشعب الشرعيين الذين يقومون بدورهم بانتخاب قيادة حقيقية للشعب تتمتع بثقته وبتفويض مباشر منه. واكثر من ذلك، فإن الصيغة الكيانية لسلطة الحكم الذاتي هي، من الأساس، صيغة لا ديمقراطية قمعية، وظيفتها الرئيسية، من وجهة نظر الإسرائيليين، وضع حد للتمرد الشعبي والاعمال الانتفاضية والمقاومة العنيفة للاحتلال والسيطرة على هموم الوضع في المناطق الفلسطينية المأهولة بالوسائل القمعية والزجرية الملائمة وفرض نموذج استبدادي شرقي آخر (له ملامحه الخاصة) شبيهة بالنماذج المعهودة في مناطقنا العربية وبلدان عديدة في العالم الثالث. وهكذا كانت إحدى وظائف اتفاق أوسلو الرئيسية تدمير المشروع المجتمعي الديمقراطي الذي بدأت الانتفاضة بإرساء أسسه، والحؤول حتى دون تشكل نواة مجتمع ديمقراطي ليبرالي تعددي حر يشكل، بالتأكيد، عامل عدم استقرار في منطقة يفضل فيها التحالف الاميركي - الإسرائيلي التعامل مع انظمة اوتوقراطية او ديكتاتورية استبدادية إما تابعة او قابلة للتطويع والابتزاز وغير خاضعة للمحاسبة الشعبية.

وبطبيعة الحال، كان اول الغيث قطر.... فجاءت سلطة الحكم الذاتي بسلاطيرها الكبيرة، فبدأت ببناء اجهزة القمع والضبط (الاجهزة الامنية المتعددة، وجهاز الشرطة الخ....) التي تجاوز تعدادها كل الارقام المتفق عليها مع الإسرائيليين، فتحولت إلى جسم كبير وثقيل، سيزداد تضخماً مع اتساع رقعة تطبيق الحكم الذاتي إلى مدن فلسطينية أخرى في الضفة المحتلة غير اريحا. وقامت هذه الأجهزة بتطويق ومحاصرة كل ملامح البناء المجتمعي الديمقراطي التي ظهرت إبان سنوات الانتفاضة الأولى، وسعت إلى التضييق على كل القوى المعارضة لهذه السلطة ووصل الأمر إلى حد الاعتقال الجماعي العشوائي لقيادات وكوادر ومناضلي هذه القوى في قطاع غزة، وحتى إلى اعتقال شخصيات ديمقراطية ودعاة حقوق الإنسان، إلى جانب كبت هامش حرية الصحافة الذي انتزع من الاحتلال إبان الانتفاضة، حيث فرضت القيود على الصحف التي استمرت في الصدور، وتعرضت لموجات من المنع والتهديدات المباشرة، وتعرض الصحافيون الى الاعتقال والتنكيل. واصدرت محكمة أمن «الدولة» القراقوشية احكاماً بالسجن لسنوات عدة على صحافيين لمجرد كتابتهم مقالات انتقادية لسلطة الحكم الذاتي، هكذا إلى جانب الأحكام التعسفية الأخرى في ظروف لا يتوفر فيها الحد الأدنى من القانونية وحقوق المستهدفين بالمحاكمة.

وقد وصلت ايدي أجهزة الحكم الذاتي إلى انحاء الضفة المحتلة انطلاقاً من أريحا، فقامت بعمليات خطف واقتياد للتحقيق حتى من مدينة القدس، كما قامت بعمليات تنكيل بحق صحف ومنابر لا يروق خطها السياسي لأسياد هذه الأجهزة.

وهكذا، تكسرت احلام «المجتمع المدني» التي راودت مخيلة بعض الذين ايدوا، في البداية، اتفاق اوسلو، وتحفظوا لاحقاً على تطبيقاته وثغراته، وظهرت حقيقة المشروع المنوي تثبيته في مناطق الحكم الذاتي كمشروع غير ديمقراطي يخشى اكثر ما يخشى مبادرات الشعب والشارع وبناة الديمقراطية المستقلة، ويسعى، على كل صعيد، للتحكم بكل كبيرة وصغيرة في المجتمع. فالمنظمات النقابية والمهنية يجري العمل على تفريغها من مضمونها الديمقراطي والمهني وتحويلها إلى هياكل بيروقراطية ملحقة بالسلطة، كما هو حال بعض ما يسمى بالاتحادات الشعبية التي كانت قائمة في الشتات وانتقلت معظم قياداتها إلى الأرض المحتلة. والمنظمات الحقوقية وتلك المعنية بحقوق الإنسان تتعرض للضغط والتهديدات لتمتنع عن توجيه أدنى انتقادات لممارسات سلطة الحكم الذاتي. ومن خلال احتكار قنوات التمويل يجري التحكم بجوانب البناء المجتمعي المختلفة، في حين تتضخم الأجهزة القمعية والإدارية لسلطة الحكم الذاتي، من تلك التي تسمى «بالوزارات» إلى الهياكل المحلية المختلفة ليتمدد أخطبوط البقرطة إلى انحاء المجتمع الفلسطيني في الأرض المحتلة، ويتجه العمل لتشكيل صيغة أخرى (مشوهة) من تلك النماذج الاستبدادية الشرقية الاحتكارية لكل أنواع السلطات، حتى المجتمعية المدنية منها، والتي نعرفها في منطقتنا جيدا وفي مناطق أخرى من العالم الثالث.

إن النضال ضد اتفاق اوسلو وإفرازاته هو أيضاً نضال من اجل الحفاظ على مكتسبات الانتفاضة الديمقراطية والشعبية ومن اجل الدفاع عن المشروع الوطني الديمقراطي وحق الشعب الفلسطيني في بناء مجتمع حر ديمقراطي تعددي يحفظ كرامة الإنسان وحقوقه ويحترم حرية التعبير والتنظيم ويمارس اشكال الانتخاب الحر على كل المستويات وفي كل المجالات من أدنى إلى أعلى. إن النضال الوطني المتواصل التراكمي ضد الاحتلال والاستيطان وضد صفقة اوسلو - القاهرة ومن أجل توفير ومراكمة شروط شق طريق البديل الذي يحقق اهداف الشعب والانتفاضة في الحرية والاستقلال والعودة على قاعدة السلام الشامل المتوازن، سلام تطبيق تسوية قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، الأرض مقابل السلام)، إن هذا النضال المحموم، المتواصل، الطويل النفس هو بالضرورة أيضاً نضال ديمقراطي من أجل الحفاظ على حقوق الشعب وطبقاته العاملة والفلاحية والمتوسطة والبورجوازية المستثيرة المهددة من قبل الشريحة البيروقراطية - الكومبرادورية التي تسعى لاحتكار السلطة بكل امتداداتها وتشعباتها المجتمعية وتهميش أشكال التعبير الشعبي الديمقراطي والسيطرة على مقدرات المجتمع وطموحات الفئات الشعبية في صيانة حقوقها الاجتماعية والديمقراطية في إطار العملية التحررية ومن أجل بناء الدولة المستقلة المستقبلية على أسس ديمقراطية متقدمة تستجيب لمصالح الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني.

الأهالي
المشرف العام: سالم النحاس
رئيس التحرير المسؤول: أسامة الرنتيسي